العلاقات الجزائرية – التركية (2020-2002)

سمية رمدوم*

ملخص: تدور الدراسة حول تقويم العلاقات الجزائرية – التركية في الفترة الواقعة بين سنتَي 2002 و2020، باعتبارها مرحلة مهمة في مسار العلاقات الثنائية، حيث تهدف إلى وضع المحددات التي تؤثر في طبيعة العلاقات، وذلك بإبراز مختلف مجالات العلاقات الجزائرية – التركية وقضاياها (Issue Area) على المستوى الداخلي والإقليمي والدولي. ثم تعرض المعايير التي يمكنها تجسيد التقارب بين البلدين لمواجهة التحديَّات الراهنة، وتجادل الدراسة أن التغيير في الأفكار، وما يمكن أن يحققه التقارب من مصالح قد يغير العلاقات الجزائرية – التركية نحو التحالف الإستراتيجي الذي تسعى إليه الدولتان.

باحثة،الجزائر*

الكلمات المفتاحية: الجزائر، تركيا، العلاقات الدولية، شمال أفريقيا .

Algerian-Turkish Relations (2002-2020)

SOUMIA RAMDOUM *
ORCID NO : 0000-0001-8592-2941

ABSTRACT *The study revolves around the evaluation of Algerian-Turkish relations in the period between 2002 and 2020, as an important stage in the course of bilateral relations, intending to establish the determinants that affect the nature of relations, by highlighting the various fields of Algerian-Turkish relations and their issues (Issue Area) On the domestic, regional and international levels.Then it presents the criteria that can embody the rapprochement between the two countries to face the current challenges.The study argues that the change in ideas and what the rapprochement can achieve in terms of interests may change the Algerian-Turkish relations towards the strategic alliance that the two countries seek*

* Researche, Algeria

Key Words: Algeria, Turkey, International Relations, North Africa.

رؤيـــة تركيـــة
2021-(1/10)
190 - 153

DOI:10.36360/1560-010-001-008

مقدمة :

سمح التغيير الذي طرأ على السياسة الخارجية التركية منذ سنة 2002، بإعادة صياغة تركيا علاقاتها مع الدول العربية والإفريقية ومنها الجزائر؛ التي تمثّل جزءًا من عمقها الإستراتيجي؛ نظرًا للترابط الثقافي والاجتماعي الذي يعود إلى فترة الوجود العثماني في الجزائر، حيث عرفت العلاقات الجزائرية- التركية تطوّرًا بالإعلان عن اتفاقية الصداقة سنة 2006، غير أن طبيعتها اتسّمت بالجمود؛ نتيجة بعض المحددات التي أثَّرت في مسار العلاقات، فارتكزت على المجالين الاقتصادي والاجتماعي.

استطاعت تركيا بوصفها إحدى القوى الصاعدة في النظام الدولي، أن تحقق وجودًا لها في الجزائر، كغيرها من القوى الإقليمية والدولية، وحققت مشروعات استثمارية، كما طوّرت مبادلاتها التجارية مع الجزائر، وعزّزت أثر قوتّها الناعمة، غير أن مستوى العلاقات لا يزال محدودًا مُقارنةً بالثقل الجيوسياسي للبلدين، فكلاهما في حاجة إلى تنامي هذه العلاقات نظرًا، لما تقتضيه التحوّلات الجيوبولتيكية العالمية الراهنة.

تشير عملية التقويم في العلاقات الجزائرية- التركية إلى معالجة التطورّات التي حققها كل من الجزائر وتركيا منذ سنة 2002 إلى 2020 في علاقتهما الثنائية، من أجل الوقوف عند العوامل التي تتسبَّب في تقارب هذه العلاقات أو تباعدها، وكذا البحث في المصالح التي يمكن أن يحققها التقارب بين البلدين. وذلك من أجل الدفع بالعلاقات نحو الأفضل، وهذا بطرح المشكلة البحثية الآتية: على أيّ أساس يجري تقويم العلاقات الجزائرية- التركية؟

تطرح الدراسة فرضية مفادها أن التقارب في العلاقات ما بين الدول مرتبط بالتفكير فيما يمكن أن تحققه العوامل المؤثرة في طبيعة هذه العلاقات من مصالح؛ وهذا يمثل التقارب المتغير المستقل، أما العوامل المؤثرة فهي المتغير التابع.

بالاعتماد على السياسة المقارنة في تفسير السلوك الخارجي للدول ومن ثمّ تغير العلاقات الدولية، تُوَّظِفُ الدراسة إطارًا نظريًّا تكامليًّا لتفسير العلاقات الجزائرية - التركية، بالتركيز على الأفكار، والمؤسسات، والمصالح؛ -مقاربة 3I's- (Ideas, Institutions and Interests)التي تطوَّرت مجالات استخداماتها من طرف الباحثين في السياسة الدولية على غرار هيلين ميلنر (Helen Milner) وبيتر روسيندورف (Peter Rosendorff)؛ والغرض من استخدامها هو تفسير أن تغير العلاقات الجزائرية- التركية ينطلق من التغيير الداخلي؛ بمعنى أن تغير الأنظمة (جذريًّا أو تدريجيًّا) بتغيير الأفكار والمؤسسات والمصالح يسمح بتغيير السياسة الخارجية

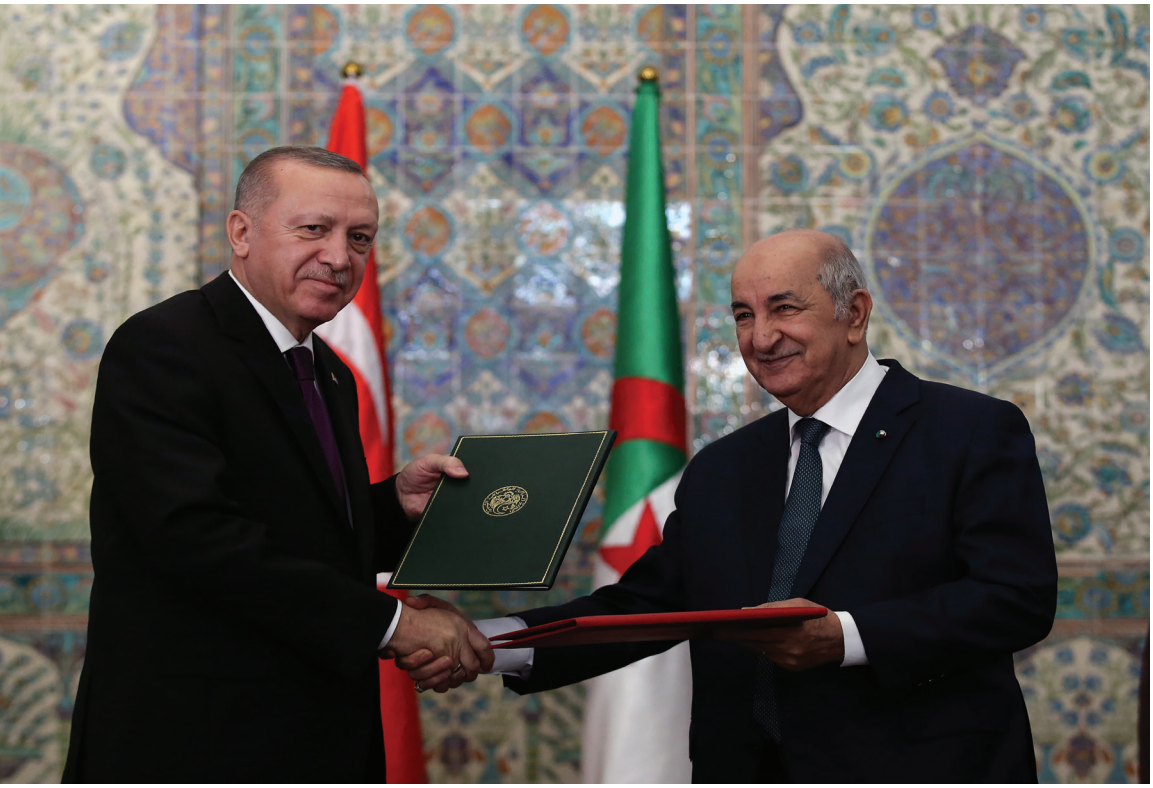

لكلا البلدين، ومن ثمّ تغيير طبيعة هذه العلاقات؛ حيث إن وصول حزب العدالة والتنمية للحكم سنة 2002 ووضع سياسة خارجية متعددة الأبعاد، منفتحة على العالم العربي والإفريقي، بتحقيق مصالح تركية، أعطى تحوّلًا للعلاقات مع الجزائر. وبالمقابل أسهمت هذه المتغيرات في إعطاء صورة جديدة للعلاقات الجزائرية- التركية، خصوصًا بوصول عبد المجيد تبون إلى رئاسة الحكم سنة 2019، غير أن المشكل واقع في التفاعل (Interaction) بين الأفكار والمؤسسات والمصالح، بوصفها عوامل تسعى للتغيير التدريجي للعلاقات الدولية، حيث إن التفاعل بين الأفكار والمصالح يتطلب مؤسسات فاعلة تُكيِّف كلًّا من (الجهات الرسمية، والمنظمات الحكومية وغير الحكومية) لتثمين المصالح الجزائرية بتعزيز العلاقات مع تركيا، مثلًا فكرة تطوير الاستثمارات الجزائرية في تركيا في ظل ضعف مؤسساتي للشركات الجزائرية خارج قطاع المحروقات...

يرى كولين هاي (Colin Hay) أن الأزمات الاقتصادية تؤدي إلى استعادة الحالة الطبيعية للمجتمعات، فتنتج تنافسًا للأفكار، ومنه إعطاء تصوّرات جديدة للمصالح، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيقها؛ لذلك ينبغي البحث في المسببات.[1] قد تسمح هذه المقاربة في الاتجاه نحو التغيير الممنهج، ذلك أن تطوير نظرية شاملة حول التغيير يتطلب

الانتباه إلى التطورات التدريجية التي تترتب على كيفية تفكيك الأفكار والمؤسسات والمصالح في ترسيخ الجهات الفاعلة في أثناء التغيير، فتصبح الأفكار ذات أهمية أكثر عندما تكون عملية التغيير صعبة.[2]

تعالج الدراسة أيضًا مختلف مستويات التحليل، وذلك بالاعتماد على تصور جايمس روزناو (James Rosenau) الذي يُعدّ من رواد التغيير في دراسة العلاقات الدولية، حيث عالج مشكلات التغيير في المستوى المحلي والإقليمي والدولي، وأبرز أهمية ما أسماه بالتحول التاريخي المعاصر: أين تُغيِّرُ الأحداث نمط العلاقات الدولية؟ فنحن نعيش في تغير مستمر، ولكن طرق رؤيتنا للعالم لم تتغير، لذلك أصبح تحليل التغيير شبه ثابت في البحوث الأكاديمية للعلاقات الدولية، فيمكن تفسير التغيير في كيفية التفكير لتحقيق المصالح.[3] ذلك أن الأفكار تجعل المصالح قابلة للتنفيذ والأفكار الجديدة قد تكون مخططات مؤسسية.[4]

كما تجري الاستعانة بحقل الجيوبولتيك أيضًا؛ لأنّ الجيوبولتيك يُقدِّم أساسًا تصوُّرات لحالة الدولة، وما ينبغي أن تكون عليه بالتحرّك بحسب متغيّرات البيئة الدولية، فتوضيح الأهمية الجيوستراتيجية للجزائر بالنسبة لتركيا، سيدفع الأخيرة للتحرّك تجاه تعزيز علاقاتها بالجزائر؛ تقويةً لأمنها الطاقوي، وبحثًا عن علاقات إستراتيجية تعزّز مكانتها بوصفها قوة إقليمية صاعدة.

تكمن أهمية هذه الدراسة في إسهامنا -نحن الباحثين- في إعطاء تصوّر لصناع القرار والممارسين والمتخصصين لما يمكن أن يحققه من دفع للعلاقات الجزائرية- التركية التي عرفت مسارًا بطيئًا في تَطوُّرها؛ وذلك بقصد تنويع الشركاء بشكل يحقق المنافع، فالمتغيرات التي يشهدها النظام الدولي منذ ظهور العولمة، ثم التوجه نحو عالم متعدد الأقطاب، وتداعيات أزمة كوفيد -19 على العلاقات الدولية- تستدعي إعادة التفكير في العلاقات الجزائرية- التركية، بعد أن حققت تركيا بوصفها دولة صاعدة نتائج مهمة في إفريقيا، ومثلما تحتاج إلى الجزائر في توسيع سياستها الانفتاحية، فالجزائر تحتاج إلى تركيا في تعزيز دورها في إفريقيا وفي منطقة المتوسط، ولاسيّما أن العالم يشهد تحوّلات جيوبوليتكية مهمة قد تؤثر في استقرار الدول داخليًّا، ومن ثمَّ دورها الخارجي، ومكانتها في السياسة الدولية.

لمعالجة الموضوع، سوف يُقسّم البحث إلى ثلاثة محاور؛ للإلمام بمختلف مجالات العلاقات بين الجزائر وتركيا؛ يتم التركيز في البداية على محددات العلاقات الجزائرية- التركية التي تعكس العوامل المؤثرة في تطوّر العلاقات بين البلدين، وما حققاه على الصعيد الشخصي والاقتصادي، وما يحمله الصعيد التاريخي والثقافي، وكذا توجّهات

البلدين إزاء القضايا الإقليمية والدولية، أما المحور الثاني فيمثّل محاولة لدراسة طبيعة العلاقات الجزائرية- التركية بالاعتماد على الجبر، عن طريق وضع خصائص تحمل مؤشرات الحياد، والصداقة، والعداء للعلاقات، ثم ترجيحها رياضيًّا باستخدام الملاحظة، ثم يجري تقديم بعض التوصيات التي قد تحقق التقارب العلاقات الجزائرية- التركية.

> **ترتبط طبيعة العلاقات التركية- الجزائرية بشخصية صانع القرار التركي، والمتجسدة في التصور الذي يضعه حول ما يمكن أن تؤول إليه العلاقات**

أولًا: محددات العلاقات الجزائرية- التركية

تؤثر المحددات في طبيعة العلاقات الجزائرية- التركية، حيث جرى تقسيمها إلى: المحددات الشخصية، والمحددات الاقتصادية، والمحددات التاريخية والثقافية، والقضايا الإقليمية والدولية- كالآتي:

1.المحددات الشخصية

تعكس المحدداتُ الشخصية المحدداتِ الكامنة في الدولة؛ كالهوية، والقيم، والخصائص القومية، والإيديولوجيا، والقيم الثقافية والشخصية لصانع القرار؛ فتسهم بذلك في إعطاء تصورات لاتجاه الفاعل،[5] لذلك سيتم الوقوف عند المحددات الشخصية لكل من صانع القرار في تركيا وفي الجزائر، لإعطاء السمات الشخصية المتعلّقة بشخصية القائد، ومعرفة دوافع اتخاذ سلوكيات محددة، ومنه فهم توجهّات العلاقات الجزائرية- التركية.

1.1.تركيا

ترتبط طبيعة العلاقات التركية- الجزائرية بشخصية صانع القرار التركي، والمتجسدة في التصور الذي يضعه حول ما يمكن أن تؤول إليه العلاقات، حيث تشكل العوامل الثقافية والإيديولوجية مصادر مهمة للأهداف التي يريد تحقيقها؛ فقد اتجهت تركيا إلى تبنِّي النظام الرئاسي منذ تولّي السيد رجب طيّب أردوغان الرئاسة، وأصبح السلوك الخارجي التركي يعكس التصور الواضح لصانع القرار ومصادره والتي تتجسد أساسًا في تصورات الرئيس، وسنعطي نبذة عن حياته الشخصية.

ولد رجب طيب أردوغان سنة 1954، ودرس في مدارس «الأئمة والخطباء» الإسلامية، وتخرج في كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، وانطلق في مساره السياسي ضمن

التيار الإسلامي، وانضم إلى حزب الخلاص الوطني، بقيادة نجم الدين أربكان، ثم أُلغِيت جميع الأحزاب في تركيا؛ لتعود مرة أخرى سنة 1983، فعادد نشاط أردوغان عن طريق حزب الرفاه سنة 1984 ,[6]

ثُمّ تولى أردوغان رئاسة بلدية إسطنبول سنة 1994 حيث قام بالعديد من المشروعات، منها: مشروع خط الإسالة لإدارة المياه والصرف الصحي، ومشروع إنقاذ البوسفور وبحر مرمرة الأزرق سنة 1998،[7] ثم أُقصِي من منصبه لمشاركته في مظاهرات احتجاجية، وحُكم عليه بالسجن؛ لإلقائه قصيدة دينية،[8] إلى أن أسّس حزب العدالة والتنمية، حيث تولى منصب نائب برلماني عن محافظة سيرت ،(Siirt) وفاز حزب العدالة والتنمية بنسبة 85٪ في الانتخابات التشريعية سنة 2002، ليتولى بعد ذلك رئاسة وزراء تركيا سنة 2003،[9] ثمّ رئاسة الجمهورية منذ سنة 2014، وأصبح بذلك ثاني أطول حزب حاكم في تاريخ تركيا ما بعد سنة 1946 ,[10] تَبرُز مصادر النسق العقائدي لأردوغان كالبيئة الاجتماعية التي نشأ فيها، وتعليمه الديني، وتأثره بالمتغيرات التاريخية- في إشاراته إلى قيام تركيا على ميراث الإمبراطورية العثمانية، بالإضافة إلى مشكلات القضايا الإقليمية والدولية.[11]

في الواقع، جرى إنشاء مكتب للدبلوماسية العامة تابع لرئاسة الوزراء في تركيا سنة 2010، وانتشرت الدراسات الأكاديمية حول الدبلوماسية العامة لتركيا، من أجل دمج الفواعل في تنفيذ الأجندة التركية. فطالما اعتمدت الدبلوماسية من طرف القادة الأتراك على العلاقات الشخصية مع القادة الآخرين، لتبرز بذلك أهمية الدبلوماسية الشخصية في تركيا، وبخاصة في فترة الأزمات، التي تتطلب شخصية قوية للقائد، وقادرة على إقناع الطرف الآخر،[12] ومواجهة البيئة الخارجية، والسيطرة على الأحداث.

إن تحول النظام السياسي لتركيا منذ 2018 إلى النظام الرئاسي أعطى رئيس الجمهورية صلاحيات أوسع في صياغة وإدارة السياسة الخارجية لتركيا، وأصبح يتولى عمليةَ صنع القرار في السياسة الخارجية، تساعده مجالس ومكاتب فرعية. يحمل أردوغان سمات القائد القوِّي ولكن على المستوى البعيد سيستدعي التداول على السلطة، رئيس جمهورية قادرًا على الجمع بين التعامل القوّي والسلس مع الدول. ومن هنا أصبحت السياسة التركية تقوم على مصادر الدور والصورة التي يحملها أردوغان في هندسة علاقات بلاده مع الدول ومنها الجزائر.

تظهر بوادر الاهتمام التركي بالجزائر في الزيارات التي قام بها أردوغان حيث كانت الزيارة الأولى عندما كان رئيسًا للوزراء سنة 2006 للجزائر، وسمحت بالتوقيع على اتفاقية الصداقة والتعاون سنة 2006، ثم زيارة أخرى سنة 2013، ثم زيارته بوصفه رئيسًا للجمهورية التركية سنة 2014،[13] وزيارته بفوز الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون التي

تُعدّ أول زيارة له منذ تولي تبون الرئاسة،[14] وهي مؤشر واضح على وجود إرادة سياسية لتطوير العلاقات التركية- الجزائرية بعد أن عرفت جمودًا خلال العقدين الأخيرين من ولاية الرئيس الجزائري السابق عبد العزيز بوتفليقة.

كما توضح مخرجات صانع القرار التركي الرغبة في تعميق العلاقات مع الجزائر لأهميتها الجيوستراتيجية في إفريقيا، ومكانتها في العالم العربي؛ ذلك أن تركيا تبحث عن الحليف الإستراتيجي لتوسيع ديناميتها، فقد مثلت الزيارات رفيعة المستوى؛ محدّدًا لتركيا في إعادة التأسيس لعلاقات جديدة مع الجزائر، وصاحب هذه الزياراتِ تعزيزُ المجال الاقتصادي بإقامة منتديات رجال الأعمال، وإجراء اتفاقيات اقتصادية.

1.2.الجزائر

استجابت الجزائر للسياسة الخارجية التركية منذ سنة 2002، وبخاصة في تعزيز تبادل الزيارات، حيث زار بوتفليقة أنقرة سنة 2005[15]، وتمكنت تركيا ببعث الانطلاقة للعلاقات منذ سنة 2006 التي تكللت باتفاقية التعاون والصداقة، إلّا أن مرض الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة وابتعاده عن واجهة الدبلوماسية الجزائرية وتأثير الصراعات الداخلية التي عرفها النظام السياسي- كلّ ذلك أدَّى إلى تقويض العلاقات الجزائرية- التركية؛ وقد مثلت هذه العوامل أحد المحددات التي تَنتُجُ من البيئة العملية التي يرى خلالها مايكل بريتشر (Michael Brecher) أنها تؤثر في السلوك الخارجي للدولة، فقد عكست تلك الفترة الدور المحدود للجزائر خارجيًّا، نتيجة غياب بوتفليقة، ومنع التيار الفرنسي في النظام الجزائري أيّ تقارب جزائري تركي.

شهدت الجزائر حَرَاكًا شَعبيًّا انطلق في 22 فبراير 2019 رافضًا ترشح بوتفليقة للعهدة الخامسة وطالبًا بإجراء تغيير للنظام، حيث نجح في إرغام الرئيس الأسبق على تقديم استقالته قبل انتهاء عهدته، وتنفيذ المادة 102 من الدستور التي تنص على إعلان حالة شغور، وتولّى بذلك رئيس مجلس الأمة عبد القادر بن صالح مهام رئيس الدولة، ثم جرى تنظيم انتخابات رئاسية فاز بها السيد عبد المجيد تبون، وأُجرِي تعديل دستوري.

وُلد عبد المجيد تبون سنة 1945 بمشرية ولاية النعامة من أصول أمازيغية،[16] متخرج في المدرسة الوطنية للإدارة، في تخصص الاقتصاد والمالية. شغل عدة مناصب من أمين عام، إلى والٍ،.. في مختلف الولايات، إلى وزير منتدب للجماعات المحلية، وزير الاتصال، وزيرٍ السكن والعمران، ووزير أول، ثم جرت إقالته خلال العهدة الرابعة للرئيس الأسبق بوتفليقة، ثم صار رئيسًا للجمهورية سنة 2019,[17]

مكَّن وصول الرئيس عبد المجيد تبون للحكم من الاتجاه نحو تغيير صورة العلاقات

الجزائرية- التركية، حيث يقرر الرئيس السياسة الخارجية ويوجهّها بحسب المادة 91،[18] إذ أشار إلى مراجعة الأهداف الخارجية، والدور التقليدي للدبلوماسية الجزائرية، والتوجه للاعتماد على الدبلوماسية الاقتصادية والدبلوماسية الثقافية والدينية،[19] حيث صرّح تبون في المؤتمر الصحفي المُقام على هامش زيارة أردوغان للجزائر، أنه جرى الاتفاق على تخصيص التواصل بين الوزراء الجزائريين ونظرائهم الأتراك لعدم ترك مجال لأيّ سوء تفاهم، وأعطى موافقته بحيازة أرض لبناء سفارة تركية جديدة في الجزائر، وكذلك بافتتاح مركز الثقافة التركي في الجزائر ومركز ثقافي جزائري في تركيا،[20] بعدما كانت الجزائر قد تباطأت في تجسيده سابقًا، بالإضافة إلى تغيير سفراء البلدين في الجزائر وتركيا. وهو ما يعكس الإرادة الشخصية للرئيس تبون في تغيير اتجاه العلاقات مع تركيا.

2. المحددات الاقتصادية

يتمثّل جوهر المحددات الاقتصادية للعلاقات الجزائرية- التركية أساسًا في الموقع الجيوستراتيجي للجزائر؛ حيث تقع الأخيرة بشمال إفريقيا، وتطل على البحر الأبيض المتوسط شمالًا، أما جنوبًا فيحدها مالي والنيجر، وشرقًا تونس وليبيا، وغربًا المغرب، وفي الجنوب الغربي موريتانيا والصحراء الغربية. كما تبلغ مساحتها 2,381,741 كم2، وبهذا تمثل الجزائر أكبر دولة في إفريقيا وفي العالم العربي من حيث المساحة، كما أنها تقع في قلب المغرب العربي وبوابة إفريقيا، بالإضافة إلى أن اهتمام الشركات التركية بالسوق الجزائري يزيد بازدياد عدد السكان، حيث يزيد عدد السكان في الجزائر عن 43 مليون نسمة، وهو ما يمثل سوقًا استهلاكيًا مهمًا للمنتجات التركية.

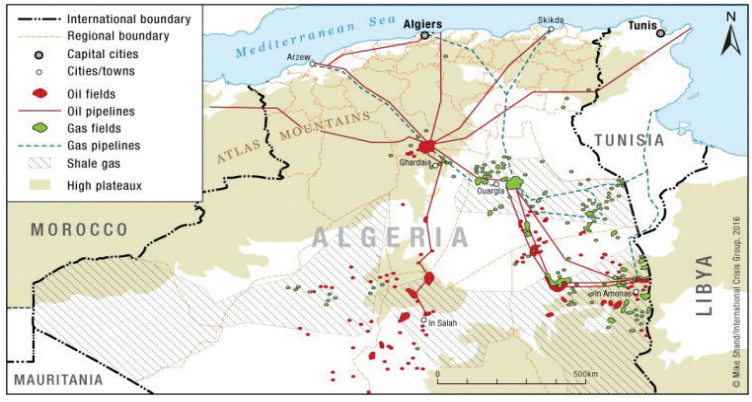

الشكل -1-: حقول النفط والغاز في الجزائر[21]

يبين الشكل -1- حقول النفط والغاز المتمركزة في وسط وشرق الصحراء الجزائرية، حيث تمثل غرداية نقطة انطلاق أنابيب الغاز المحلية والدولية المتجهة نحو الدول

الأوروبية عبر البحر الأبيض المتوسط وكلٍّ من المغرب وتونس، وتمثل عائدات النفط والغاز أكبر موارد الدولة، إذ تصل إجمالي طاقة مصافي النفط إلى 652,500 برميل في اليوم،[22] وبذلك اكتسبت الجزائر أهمية جيوستراتيجية بالغة؛ لثرائها في مصادر الطاقة، وبخاصة النفط والغاز.

كما تُعدّ الجزائر تاسع أكبر منتج للغاز الطبيعي في العالم وتتبوّأ المرتبة 16 من حيث احتياطاتها النفطية،[23] وهي ثالث أغنى دولة في إفريقيا من حيث احتياطات النفط بعد ليبيا ونيجيريا، وبحوزتها أعلى احتياطات الغاز الطبيعي بعد نيجيريا[24]. وبالنظر إلى ضرورة عامل تنويع مصادر الغاز ومساراته من أجل أمن الطاقة في أوروبا، ترغب تركيا في الحفاظ على مكانتها الجوهرية بوصفها نقطة عبور للغاز الطبيعي إلى أوروبا، وأن تصبح مركزًا رئيسًا لنقل الغاز،[25] إذ تمثل الجزائر بذلك موردًا مهمًّا لتركيا في أمن الطاقة، وضمان إمدادات النفط والغاز الطبيعي.

مصادر الطاقة	2015	2016
الغاز	29,85	27,5
النفط	29,55	29,87
الهيدروكهرباء	11,5	11,02
موارد أخرى	2,9	3,77

الجدول -1- استهلاك تركيا للطاقة خلال سنتي 2015 و 2016 (في المئة)[26]

يبين الجدول -1- نسبة استهلاك تركيا للطاقة خلال سنتي 2015 و2016 حيث يمثل كل من الغاز والنفط أكثر مصادر الطاقة التي تستهلكها تركيا، وهو ما يعكس تركيز تركيا على تطوير المبادلات التجارية والاستثمارات مع الجزائر؛ إذ تستورد تركيا 99 في المئة من غازها الطبيعي، وتعتمد بشكل كبير على روسيا وإيران وأذربيجان في احتياجاتها من الغاز، و تمثل الجزائر رابع مورد لتركيا،[27] وتتجه نحو تنويع مواردها من أجل أمن طاقتها، كالطاقة المائية، والرياح، والطاقة الشمسية والنووية[28] بقصد التكامل في الموارد.

أدى توتر العلاقات التركية الروسية سنة 2015 وإسقاط تركيا طائرة حربية روسية في الأراضي التركية، إلى تخفيض روسيا إمدادات الغاز الطبيعي إلى تركيا بنسبة 10 في المئة سنة 2016، في حين أن تركيا تعتمد على أكثر من 50 في المئة من إمدادات الغاز الروسية،[29] فأصبح بذلك النفط والغاز بمثابة سلاح للدول، وعكس أهمية العامل السياسي في أمن الطاقة وتنويع علاقات تركيا الاقتصادية.

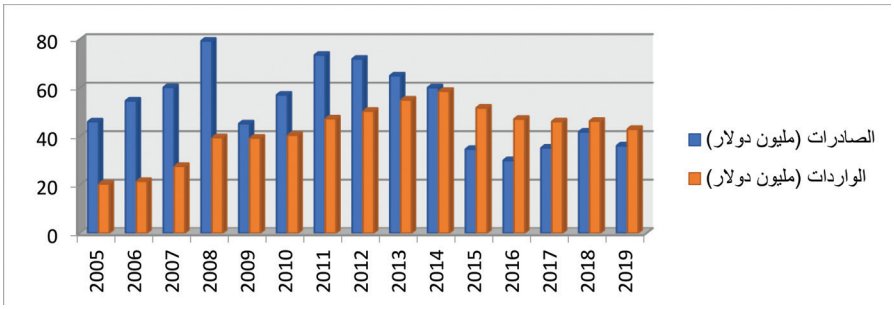

الشكل -2-: قيمة الصادرات والواردات التركية مع الجزائر (مليون دولار)[30]

يبين الشكل -2- تطور قيمة الصادرات والواردات التركية مع الجزائر من سنة 2005 إلى 2019؛ فبعد أن كانت الصادرات التركية تزيد عن الواردات، ازدادت الواردات التركية من الجزائر مقارنة بالصادرات منذ سنة 2014؛ وأصبح الميزان التجاري في صالح الجزائر غير أن الاعتماد على تصدير مصادر الطاقة والمواد الأولية بدون تحويلها، سيحد من الدور التجاري التنافسي للجزائر، ويجعلها تخضع لأسعار المواد الأولية المتقلبة في الأسواق العالمية.

حيث توضح معطيات البنك التجاري التركي الخاصة بالجزائر لسنة 2020 أن المنتجات التركية التي تصدرها للجزائر تتمثل في: قطع غيار السيارات، المحركات، منتجات من الحديد والصلب، معدات البناء، منتجات بلاستيكية، ملابس وأقمشة، زيوت، أجهزة المطبخ المنزلية، أجهزة إنتاج الأغذية، أجهزة التحكم الرقمية. أمَّا المنتجات التي تصدرها الجزائر لتركيا فهي: النفط والهيدروكربونات، الأمونيا، البترول ومختلف المعادن، قصب السكر، الذهب، الكاكاو، الحديد، الغازات الخاملة والهيدروجين، الكحول غير الحلقي (Alcools Acycliques)، الورق والكرتون ونفاياته، بعض المنتجات الصحية الخاصة بالتنظيف، التمر، التين، أفوكادو، الإجّاص، المانجو، الصوف.[31]

وبذلك تمثل تركيا المرتبة 11 سنة 2017، والمرتبة 12 سنة 2018، والمرتبة 14 سنة 2019 في الدول التي تصدر إليها الجزائر، بعد إيطاليا، وفرنسا، وإسبانيا، والبرازيل، والهند،.. أمَّا بالنسبة للواردات الجزائرية، فتمثل تركيا الدولة السابعة التي تستورد منها الجزائر، بعد الصين، وفرنسا، وروسيا، وإيطاليا، وإسبانيا، وألمانيا طوال ثلاث السنوات 17-18-19.[32]

سجلت المبادلات التجارية بين تركيا والجزائر نسبًا متفاوتة؛ انتقلت من أقل من مليار دولار سنة 2000[33] إلى 5 مليار دولار سنة 2008، ثم 3.8 مليار دولار سنة 2009، و

3.5 مليار دولار سنة 2010[34] و3.8 مليار دولار سنة 2011، ووصلت سنة 2012 إلى 4.46 مليار دولار (3.5 مليار أورو)، بحسب معطيات الجمارك الجزائرية مثَّلت تُركيا ثامن الدول التي تصدر إليها الجزائر بـقيمة 3.04 مليار دولار، وسابع مورد بقيمة ـ1.78 مليار دولار،[35] ثم 4.5 مليار دولار حتى نهاية عام 2013،[36] وبلغت سنة 2020 حوالي 4.5 مليار دولار، وجرى الاتفاق على رفع التبادل التجاري إلى 5 مليار دولار تقريبًا،[37] وتطمح تركيا إلى رفع المبادلات إلى 10 مليار دولار.[38]

تجمع بين تركيا والجزائر 377 اتفاقية تعادل قيمتها المالية 16 مليار دولار،[39] منها اتفاقيات التعاون في مجالات الزراعة، والتراث الثقافي المشترك، والمحروقات، والتبادلات الجامعية، والتكنولوجيا؛[40] إذ جرى إبرام اتفاقيات في مجال الطاقة «الإعلان المشترك للتعاون في مجال الطاقة» سنة 2014، وسمح ذلك لتركيا بإنتاج الغاز الطبيعي المستورد من الجزائر، كما مددت سنة 2014 شركة النفط والغاز الجزائرية سوناطراك(Sonatrach) وشركة بوتاش (Botaş)التركية عقد شراء وبيع الغاز الطبيعي لمدة 10 سنوات،[41] بزيادة قدرها 50 في المئة من الكميات المباعة،[42] بعد عقد الغاز

المُوقّع سنة 1994 الذي بمقتضاه تمنح الجزائر 4 مليار مكعب من الغاز الطبيعي المُسال سنويًّا لمدة 20 عامًا المُنتهي سنة 2014.[43] وفي سنة 2019 جرى تمديد عقد استيراد الغاز الطبيعي المسال LNG مدة 5 سنوات حتى سنة 2024.[44]

كما أنه بعد أن جرى التباطؤ في إقامة مشروع اتفاقية التجارة الحرة،[45] أعادت تركيا الدعوة سنة 2020 لإنشاء منطقة تجارة حرة، وجرى إقرار عقد اجتماع اللجنة المشتركة للتعاون الاقتصادي والعلمي والفني الذي لم يجتمع منذ 2002، وهي ورشة عمل جزائرية تركية متخصصة لإنشاء إطار جديد للعلاقات التجارية بين تركيا والجزائر.[46]

تستثمر الجزائر في تركيا عن طريق الشراكة بين شركة الطاقة الوطنية الجزائرية (Sonatrach) وشركة (Rönesans Holding) التركية في قطاع البتروكيماويات في يومورتاليك، وهي منطقة تجارية حرة قريبة من أضنة في جنوب تركيا، حيث يتوقع أن ينتج المصنع 450 ألف طن من البولي بروبلين سنويًّا -وهو من أهم المواد الأولية في صناعة البيتروكيماويات-[47] باستثمار يُقدَّر بحوالي 1.4 مليار دولار.[48]

كما تجاوزت الاستثمارات التركية في الجزائر سنة 2020 قيمة 3.5 مليار دولار، وتوظف حوالي 28400 شخص في 377 مشروعًا استثماريًّا تركيًّا في الجزائر، وبذلك تبوّأت الجزائر المرتبة الثالثة من حيث عدد الشركات التركية فيها،[49] إذ بلغ عددها 800 شركة نشطة.[50] كما جرى إقامة منتدى الأعمال سنة 2014 الذي جمع بين 600 رجل أعمال جزائري و200 تركي،[51] كما جرى تنظيم معرض بالجزائر شمل 150 شركة تركية في الصناعات الغذائية، والمنسوجات، والبلاستيك، والبناء، والسياحة، والأجهزة المنزلية،[52] وتشكيل منتدى الأعمال الجزائري التركي آخر سنة 2020 لمَّح لإرساء حقبة جديدة للعلاقات الاقتصادية بين تركيا والجزائر،[53] وتجدر الإشارة إلى أن الرحلات الجوية المقدرة بـ35 رحلة جوية أسبوعية للخطوط التركية[54] بين تركيا والجزائر سهّلت حركة المستثمرين. ويجري التفصيل في مجالات المشروعات التركية في الجزائر كالآتي:

قطاع البناء

تنشط تركيا بالجزائر في قطاع البناء، حيث نشطت 52 شركة تركية سنة 2010، منها شركة (Kayi Holding) التي أنجزت أربع مشروعات سكنية ما بين 2002 و2006، كما نفذت بناء فندق إيبيس في الجزائر سنة 2008، وبدأت في توسعة فندق رويال في وهران، وفندق كورتيارد ماريوت في سطيف سنة 2011، وقامت شركة (Bilyap) في وهران ببناء مركز تطوير الأقمار الصناعية بتكلفة 5.5 مليار دينار جزائري، الذي افتُتِح

سنة 2008، بالإضافة إلى تنفيذ مشروع مول سطيف.[55]

قطاع النقل

نفذت شركة أوزغون مشروع بناء خط سكة حديد بواد عيسي التابع لولاية تيزي وزو بحوالي 140 مليون دولار، وأربعة مشروعات أخرى للبنية التحتية في الجزائر؛ بالإضافة إلى قيام شركة يابي مركزي (YAPI MERKEZİ) ببناء خط ترام سيدي بلعباس بطول 13 كم سنة 2013، بقيمة 420 مليون يورو، وإنشاء سد سوق نتلاتة بطاقة 150 مليون متر مكعب بهدف تعزيز إمدادات مياه الشرب لولايتي تيزي وزو وبومرداس بعقد قيمته 72 مليون دولار، وتم بناء سد الدويرة التابع لولاية الجزائر سنة 2012.[56]

قطاع الموارد الطبيعية

تُعدّ الموارد الطبيعية أهم الاستثمارات التركية في الجزائر؛ حيث قُدِّرت استثمارات الحديد والفولاذ بـ2.5 مليار دولار، ومن المتوقع أنها ستمكن الجزائر من تصدير الحديد والفولاذ لأول مرة.[57] واستثمار شركة توسيالي (TOSYALI) القابضة ببناء مصنع للصلب في وهران بميزانية 750 مليون دولار، ويُشغّل حوالي 1000 شخص، وستركز الاستثمارات التركية على مجال الطاقات المتجددة لإنتاج الألواح الشمسية.[58]

قطاع النسيج والملابس

بشراكة تركية جزائرية جرى إنشاء مجمعات إنشاء وإنتاج المنسوجات في ولايتَي بجاية وغليزان، التي ستُتيح مناصب عمل، وجرى وضع مذكرة تفاهم بين تركيا والجزائر لإنشاء ثمانية مصانع نسيج في غليزان،[59] ستمكن الجزائر من تصدير الألبسة[60] بإنشاء شركة تركية جزائرية باسم تايال (TAYAL).[61] بالإضافة إلى مصنعين في ولاية البليدة متخصصين في منتجات التنظيف المنزلية والمنتجات الصحية سنة 2003 باستثمار حوالي 50 مليون دولار.[62]

بذلك تمثّل تركيا خامس أكبر شريك تجاري للجزائر، بينما تُعدّ الجزائر ثاني أكبر شريك تجاري لتركيا في إفريقيا، وتمثل تركيا المستثمر الأول في الجزائر خارج قطاع المحروقات،[63] حيث تؤثر القوة النسبية للدولة وموقعها الجغرافي في التعاون مع الدولة القوية أكثر من الدولة الضعيفة،[64] وفي هذا الصدد تتمتع الجزائر بإمكانيات قد تجعلها قوة إقليمية إلّا أن طريقة توظيفها حالت دون استغلالها بالشكل الذي يحقق مكاسب طويلة المدى، حيث اتجه صانع القرار للتفكير بالتنويع الاقتصادي إلّا أنه لا يزال في تبعية لأسعار النفط، لذلك ينبغي تشجيع الاستثمار الخاص في القطاعات الإنتاجية والاستفادة من الشراكة الأجنبية، ومنها التركية في كيفية تكامل الأطراف باكتساب التعاون التقني

والتكنولوجي في استغلال الموارد، وتحقيق صناعة تحويلية ذات ميزة تنافسية حتى تستطيع الاندماج في الأسواق العالمية.

المحددات التاريخية والثقافية

يمثّل المحدد الثقافي العمق التاريخي للعلاقات التركية- الجزائرية التي تعود إلى فترة الوجود العثماني في الجزائر، حيث أنتج هويّة ثقافية بين الشعبين التركي والجزائري، فنجد عائلات جزائرية ذات أصول تركية نظرًا لطول فترة العثمانيين في الجزائر التي دامت أكثر من ثلاثة قرون من 1516 إلى 1830م، إذ تمازجت الشعوب والقبائل تحت راية الدِّين الإسلامي. غير أن الجدل واقع في الصورة التي يحملها المجتمع الجزائري عن تركيا، بين من له شعور بوجود ترابط بين البلدين، وبين من يحمل تصوّرًا سلبيًّا لطبيعة الحكم العثماني في الجزائر، ويرجع ذلك لمحدودية التأريخ لهذه الفترة، مثلما وصفها أبو القاسم سعد الله بشح المصادر، بالإضافة إلى الثورات الشعبية في الجزائر المناهضة للعثمانيين؛ لإقصائهم الجزائريين سياسيًّا وفرض الضرائب عليهم.

كانت الجزائر إيالة عثمانية، بعدما استنجدت بالإخوة باربروس لمواجهة الهجمات الإسبانية؛ حيث انصبّ اهتمامهم على البحر والقرصنة البحرية بوصفها موارد رئيسة، إلّا أنه مع تراجع ذخيرتهم وضعوا نظامًا جبائيًّا على الأهالي في الجزائر، فحاول الأهالي التصدي لذلك عن طريق الثورات الشعبية، وظهرت الجزائر كيانًا حمل معالم الدولة العثمانية بجيش إنكشاري لتأمين المنطقة من المد الإسباني.[65]

بعدما خضعت الجزائر للاستيطان الفرنسي سنة 1830، مثلت الجزائر أول إيالة عربية مسلمة تترك الحكم العثماني، في فترة السلطان محمود الثاني الذي قضى على الإنكشارية سنة 1826، وأنشأ جيشًا نظاميًّا آخر، فبعد أن كان الجيش الإنكشاري عاملًا في توسع الإمبراطورية العثمانية، أصبح سببًا في انهيارها فيما بعد. وتأسست الجمهورية التركية سنة 1923، وفرض مصطفى كمال أتاتورك العلمانية، وانتهج سياسة العزلة تجاه العالم العربي، وهو ما أدى إلى تأييد تركيا للمواقف الفرنسية في أثناء ثورة التحرير الجزائرية،[66] حيث أرادت تركيا من خلال مشروع التغريب الانضمام إلى الناتو، ثم البحث عن الانضمام للجماعة الاقتصادية الأوروبية، بقصد اللحاق بالدول الغربية المتطورة.

صوّتت تركيا ضد إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1955، وامتنعت عن التصويت في الأمم المتحدة في السنوات: 1956،

1957، 1958 ثم دعمت جبهة التحرير الوطني بأسلحة، وسمحت له بإنشاء مكتب إعلامي بأنقرة، وصوّتت لمصلحة الجزائر في فبراير 1957 وديسمبر 1957 و1960 و1962.[67]

تجدر الإشارة إلى أنّ رئيس الوزراء التركي الأسبق تورغوت أوزال قد اعتذر عن موقف بلاده بالأمم المتحدّة، وذلك في زيارة رسمية له للجزائر سنة 1985، حيث جاء في تصريحه: (من المؤسف أنه خلال فترة التصويت على استقلال الجزائر في الأمم المتحدة، لم تمتثل الحكومة لهذه الرغبات... اليوم نعترف بأن ذلك كان خطأً).[68] ثم قدمت سنة 1986 عن طريق مبعوث تركي للرئيس الجزائري الأسبق الشاذلي بن جديد اعتذارًا خطيًّا، حول معارضة تركيا لقرار الأمم المتحدة بشأن استقلال الجزائر.[69] إلاّ أنه على الرغم من الاعتذار الرسمي والزيارات المتبادلة وتطور العلاقات الاقتصادية ظلّت نسبة معتبرة من الجزائريين لا تزال تتحفّظ على الدور التركي.[70]

استمر التوتّر بين الجزائر وتركيا قائمًا خلال الحرب الباردة نتيجة اختلاف التوجهات السياسية للبلدين، حيث اتبعت تركيا سياسة العزلة اتجاه الدول العربية، وانضمت للغرب والولايات المتحدة الأمريكية بينما انضمت الجزائر للشرق-الاتحاد السوفيتي؛ ومن هنا ظهرت العلاقات بين الدولتين منفصلة منذ بداية إنشائهما، وانعكس الوضع حتى بعد انتهاء الحرب الباردة. غير أن مخرجات العولمة وتطور التهديدات والمخاطر الأمنية من انتشار للإرهاب وقضايا الهجرة، بالإضافة إلى التحوُّل التركي بوصول حزب العدالة والتنمية للحكم سنة 2002 أحدثت نوعًا من التقارب بين الجزائر وتركيا.[71]

عرض داود أوغلو فكرة الثقافة التاريخية بوصفها عاملًا في التخطيط الجيوسياسي،[72] حيث مثّل كتاب العمق الإستراتيجي جوهر السياسة الخارجية التركية منذ سنة 2002 إلى غاية 2011، في سياستها الخارجية، التي اتبعت نهجًا مغايرًا عن طريق سياسة متعددة الأبعاد تقوم على إحياء علاقاتها مع مختلف الدول، وبخاصة تلك التي تجمعها معها روابط تاريخية كالجزائر.

طَوَّرت تركيا سياستها تجاه الجزائر في مختلف المجالات، حيث قامت وكالة التعاون والتنسيق تيكا (TIKA) التي بدأ عملها سنة 2015 في الجزائر بأكثر من 80 مشروع، آخرها مشروع مركز الطوارئ بوهران،[73] ومشروعات ترميم المعالم العثمانية كمسجد كتشاوة سنة 2018 وحي القصبة بالعاصمة،[74] وقدمت مساعدات للجزائر في فترة الكورونا.[75] كما ارتفع عدد الأتراك في الجزائر، إذ بلغ عدد العاملين فيها من الأتراك 204

سنة 2006 ليصل إلى 619 سنة 2013 من بين 160 شركة تركية أُسِّست في الجزائر،[76] وفي العموم يوجد بالجزائر 25 ألف مواطن تركي، منهم من لديه إقامة دائمة، وبعضهم مؤقتة للعمل أو لأسباب أخرى، وسيجري فتح فرع لمدارس مؤسّسة وقف المعارف التركية في الجزائر.[77]

القضايا الإقليمية والدولية

تسعى الإستراتيجية التركية إلى البحث عن الدور الفاعل في السياسة الدولية، والحصول على مقاعد في هيئات صنع القرار العالمية والمؤسسات الدولية، عن طريق العضوية في المنظمات الدولية، وأهمها مجلس الأمن الدولي، وصندوق النقد الدولي، فتقوم بمعالجة القضايا العالمية الحيوية، كالنزاعات المسلحة، وانتهاكات حقوق الإنسان، والفقر، وتدهور البيئة، وتقديم المساعدات الخارجية الإنسانية والإنمائية؛ لتجد مكانًا ضمن المانحين الغربيين التقليديين.[78] حيث تمكنت من الحصول على مقعد غير دائم في مجلس الأمن الدولي، وذلك بعد تصويت 51 دولة إفريقية لها سنة 2008.[79] لذلك تمثل عملية الحصول على الأصوات إحدى الدوافع المهمّة لتركيا في تعزيز علاقاتها مع الجزائر؛ وفي هذا الصدد على سبيل المثال تُعوّل تركيا على الجزائر لإنجاح ثالث قمة للتعاون التركي الإفريقي -التي لم يتحدد بعد موعدها- باعتبارها مركز ثقل في القارة.[80]

شملت العلاقات التركية- الجزائرية البعد الأمني؛ إذ جرى عقد إتفاقية سنة 2003 تهدف إلى تعزيز التعاون العسكري بين تركيا والجزائر، واستفادة الجيش الجزائري من التكنولوجيا العسكرية التركية مع عقود أسلحة متعلّقة بالمعدات العسكرية، وفي سنة 2013 جرى التوقيع على اتفاقية للتعاون في مجالات الأمن والصناعة العسكرية،[81] وتطمح تركيا إلى تطوير العلاقات مع الجزائر في مجال الصناعات الدفاعية، وبخاصة بعد أن انتقلت خلال 17 سنة من 20 إلى 70 في المئة في إنتاج الأسلحة والمعدات العسكرية، كصناعة الطائرات من دون طيار، والمركبات المسلحة...[82] مع ذلك يبقى تباين المواقف والتصوّرات بين البلدين واضحًا في القضايا الإقليمية والدولية.

اختلاف التصوّر التركي والجزائري حول القضية الصحراوية

تمثل قضية الصحراء الغربية إحدى نقاط الخلاف في التوجُّهات السياسية لكل من تركيا والجزائر؛ إذ تدعم تركيا الموقف المغربي في عدم الاعتراف بالصحراء الغربية بوصفه إقليمًا منفصلًا بحكم خلافاتها مع الأقلية الكردية،[83] وطموحاتها في الانفصال وإقامة الحكم الذاتي، حيث ينتشرون في العراق وسوريا، فهي ترى أن الصحراء الغربية

جزء من المغرب، في حين تدعم الجزائر جبهة البوليساريو وتعدّ قضيتها قضية تحرّر تناضل فيها لأجل حرية الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، باحترام الحدود الموروثة عن الاستعمار، كما ينص عليه ميثاق الاتحاد الإفريقي.

الشكل -3-: خريطة الصحراء الغربية المحتلَّة[84]

توضح الخريطة السيطرة المغربية على الأراضي الصحراوية وتمركز سكان الصحراء الغربية في الجهة الشرقية على الحدود مع موريتانيا وجزء صغير مع الجزائر، حيث جرت إعادة فتح معبر كركرات الواقع في الجنوب، المطل على المحيط الأطلسي، وذلك بعد العمليات العسكرية للمغرب، فهو نقطة عبور مغربي لتجارتها نحو غرب إفريقيا، وفي ظل استنكار جزائري حول ما آلت إليه الأوضاع في الصحراء الغربية، دعمت تركيا الحل السياسي.[85] أما قراءتنا الجيوبولتيكية فترى باتّجاه الموقف التركي نحو التعامل السلس مع القضية الصحراوية، وهذا ما قد يُحسَب للطرف الجزائري، ولاسيما بعدما قرّرت الإمارات (المنافس لتركيا) إقامة قنصلية في الصحراء الغربية.

إن تطوّر التحوّلات الجيوبولتيكية في المغرب العربي، ومساومة القضية الفلسطينية في الأجندة المغربية، بالتطبيع المغربي الإسرائيلي مقابل الاعتراف الأمريكي بالسيادة المغربية على الصحراء الغربية- يمثل تهديدًا للأمن القومي الجزائري، وله أبعاد على استقرار المنطقة، حيث ينتشر الكيان الإسرائيلي في إفريقيا امتدادًا لإستراتيجية شد الأطراف التي تستهدف خلق الأزمات بين الدول العربية، وتُشتت تركيزها على الكيان بوصفه عدوًّا في المنطقة. وعلى سبيل الإشهاد، تدعيم الكيان الإسرائيلي للحركات الانفصالية في جنوب السودان حتى انفصاله، وما أُثير عن دورها في موريتانيا، وبشأن أزمة

سد النهضة بين مصر واثيوبيا[86] والجزائر لا تُستثنَى من المخطط الإسرائيلي، وبخاصة في ظل تكثيف وجوده في منطقة الساحل بإدارة جهاز الموساد للاستخبارات، بهدف تطوير العلاقات الاقتصادية والحصول على تأييدٍ له في المحافل الدولية،[87] وكذا تحجيم دور الجزائر أمنيًّا في شمال إفريقيا والعالم العربي خاصة وأن موقفها ثابتٌ وصريح في دعم الشعب الفلسطيني والقضية معًا. لذلك قد يقود التحالف الجزائري التركي إلى توازنات إقليمية مهمة في شمال إفريقيا.

القضية الفلسطينية

تَعُدّ الجزائر القضية الفلسطينية إحدى القضايا المقدسة في سياستها الخارجية؛ حيث جرى الإعلان عن استقلال الدولة الفلسطينية سنة 1988 بالجزائر. وترفض الأخيرة الاعتراف بالكيان الإسرائيلي، وأيّ تطبيع للعلاقات. بالمقابل دعمت تركيا قبول فلسطين دولة غير عضو في الأمم المتحدة سنة 2012، ورفضت صفقة القرن سنة 2019، كما تحافظ على علاقات تجارية وأمنية مع إسرائيل.[88] ومن هنا فالجزائر تتوافق مع أي موقف دولي يدعم القضية، ومع تأييد الدولتين للقضية الفلسطينية فهناك بعض الاختلافات في مقاربتهما السياسية.

أعتقد أن دراسة السلوك التركي يطرح مسألة التشابك والتعقيد المقترن بالموقع الجيوستراتيجي لتركيا الذي جعلها تنتمي لمختلف الدوائر الإقليمية؛ فقد أنتج التاريخ السياسي لتركيا تغلغلًا لليهود، ويهود الدونمة -بصفتهم اليهود الذين تظاهروا بإسلامهم- أصحاب النفوذ القوّي منذ فترة الإمبراطورية العثمانية، التي عرفت انشقاقات داخلية مدعومة من الخارج، حيث طالب اليهود بأرض فلسطين في عهد السلطان عبد الحميد الثاني، وكان لهم دور في دعم «إسرائيل» فيما بعد؛ ومن هنا فالعلاقات التركية الإسرائيلية هي إرث تاريخي منذ العهد العثماني، كما أن لليهود دورًا في تطور الاقتصاد التركي.

وقد نددت الجزائر بقرارات التطبيع العربي مع «إسرائيل» التي قامت بها بعض الدول العربية، منها الإمارات العربية، ومصر، والبحرين، والمغرب بدعم الولايات المتحدة الأمريكية، وتُعَدّ القضية الفلسطينية أحد ثوابت السياسة الخارجية الجزائرية، وأنّه للشعب الفلسطيني الحق في إقامة دولة وعاصمتها القدس، حيث ثَمَّنت الشعوب العربية الموقف الجزائري وسط غياب دور المنظمات العربية، على غرار جامعة الدول العربية، وتبقى القضية الفلسطينية قائمة بين الضغوطات الداخلية، والهجمات الإسرائيلية، وتغافل عربي وإسلامي ودولي.

3.4. تباين تركي- جزائري حول الحرب في سوريا

تباينت المواقف التركية- الجزائرية فيما يخص القضية السورية؛ حيث مثلت الحرب السورية نقطة جوهرية لتحول السياسة الخارجية التركية التي دعت إلى تصفير المشكلات؛ خصوصًا مع الدول العربية، وأدى استخدام تركيا للمقاربة العسكرية في سوريا إلى انتقاد عربي حول مآلات الدور التركي في المنطقة. وبالمقابل كان للجزائر موقف داعم لسوريا؛ لكونها تدافع عن الشرعية، ولعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، مع تفضيل الحلول السياسية في الأزمات الداخلية. غير أن تحليل هذه المواقف يبين تعقد السياق المختلف بين تركيا والجزائر؛ فتركيا تعدّ طموحات الأكراد في إنشاء دولة لهم في الحدود مع العراق -التي لم يكن ينقصها سوى الاعتراف الدولي- تهديدًا مباشرًا لأمنها القومي، ويمثل أكراد سوريا حوالي 10 في المئة من سكان سوريا، بالإضافة إلى مخاوف انعكاسات ارتباط حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي بحزب العمال الكردستاني، وكذلك انتشار داعش والإرهاب في المنطقة، مع تشابك الأدوار الخارجية.

ملف ليبيا

تشهد ليبيا صراعًا داخليًّا بين خليفة حفتر قائد الجيش الوطني الليبي، وفايز السراج رئيس حكومة الوفاق الليبية، وتطوّرت إلى حرب بالوكالة بين تركيا الداعمة للسراج، وكلٍّ من السعودية والإمارات ومصر وروسيا التي تدعم حفتر؛ فبعدما كانت تعارض تركيا أيّ تدخل عسكري في ليبيا سنة 2014،[89] دعمت أنقرة عسكريًّا السراج بطائرات من دون طيار، بالإضافة إلى تطلّعاتها لإنشاء قاعدتين عسكريتين، وذلك للأهمية الجيوستراتيجية لليبيا في أمن شرق المتوسط، وترسيم الحدود الذي وضعت حدًّا لمطالب اليونان في التنقيب واستغلال النفط والغاز في بعض الجزر في شرق المتوسط، بالإضافة إلى المصالح التجارية والاستثمارات التركية التي توقفت باندلاع الثورة في ليبيا سنة 2011.

أدّت الفوضى وانعدام الثقة في ليبيا إلى انتهاج الدول المعنية بالصراع سلوكًا عدوانيًّا تطوّر إلى حرب بالوكالة وأنتج معضلة أمنية، بتطور الصراع بين السراج وحفتر حول السلطة، وشكلت تهديدًا للجزائر التي تجمعها معها حدود تبلغ 982 كم، ذلك أن الدول الأقل أمنًا تفرض على الدول المجاورة سلوكًا استباقيًّا للحفاظ على استقرارها وأمن حدودها لمواجهة التهديدات والمخاطر العابرة للحدود.

تمثلت المصالح الاقتصادية التركية في المشروعات الاستثمارية كما سبقت الإشارة، لكنها توقفت، ولم تكتمل أغلبية المشروعات، ومن بينها مشروعات البناء التي جرى الحصول عليها خلال عهد القذافي سنة 2011 بقيمة 19 مليار دولار، ويجري التفاوض

بشأن التعويضات، وتجسّد التدخل العسكري التركي في إرسال تركيا لـ100 ضابط إلى ليبيا للتنسيق وتدريب القوات المتحالفة معها، كما تُقدِّم لحكومة السرّاج طائرات مُسيّرة مقاتلة، وصواريخ وعربات مصفحة، وسفن شحن تنقل المعدات العسكرية إلى مصراته.[90]

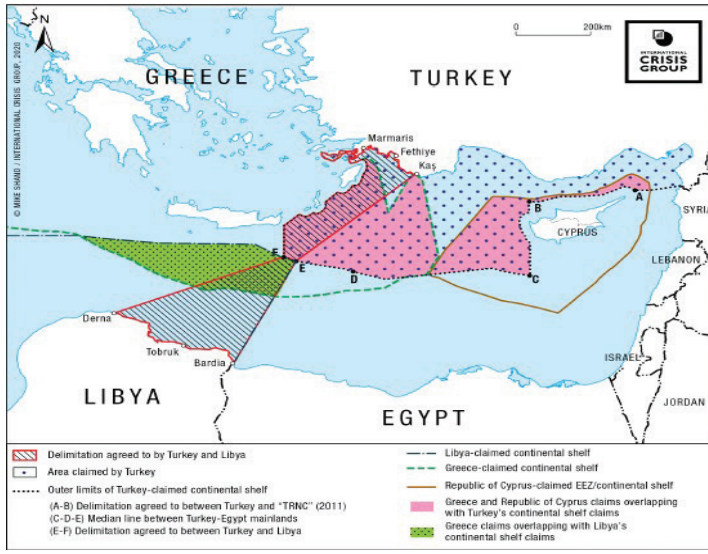

الشكل -4-: ترسيم الحدود البحرية بين ليبيا وتركيا[91]

جرى توقيع اتفاقية ترسيم الحدود البحرية التركية- الليبية مع السراج سنة 2019، وتَعُدّ تركيا هذه الخطوة امتدادًا لإستراتيجية الوطن الأزرق، التي تهدف إلى ترسيم الحدود البحرية في شرق المتوسط لمواجهة اليونان وقبرص، وبخاصة بعد اكتشاف «إسرائيل» وقبرص موارد النفط والغاز، في ظل غياب اتفاق بين الدول الساحلية المعنية بالنزاع حول الحدود البحرية. أدّى ذلك إلى اتفاق بين «إسرائيل» واليونان وقبرص بدون تركيا لنقل الغاز من شرق المتوسط إلى أوروبا عبر اليونان، حيث ترى اليونان أن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار تعطيها الحق في وضع حدودها بداية بجزرها، وطعنت تركيا هذا التفسير باعتبار أن تراب (البَرّ) هو نقطة بداية المنطقة الاقتصادية.[92] وبهذا مثلت الحدود التي جرى ترسيمها بين تركيا وليبيا نجاحًا تركيًّا مقابل أي مطالب إقليمية في استغلال الموارد في المنطقة الاقتصادية لتركيا.

أما الجزائر فتعدّ أمن ليبيا من أمن الجزائر؛ لكونها دولة مجاورة؛ لذا فإنّ حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني تشكل تهديدًا للأمن القومي الجزائري، وبخاصة مع انتشار الإرهاب، حيث يكلّف ذلك الدولة تبعات أخرى في حماية الحدود، لذلك دعمت الجزائر الحل السلمي واحترام سيادة ليبيا بوقف إطلاق النار، ووقف التدخل العسكري الخارجي، وبادرت بإجراء محادثات مع أطراف النزاع.

يتباين السلوك التركي والجزائري في التعامل مع القضية الليبية؛ إذ اتخذت تركيا التدخل العسكري أسلوبًا لها في حين انتهجت الجزائر أسلوب الوساطة والحل السلمي، إلّا أن الزيارات المتبادلة بين وزراء الخارجية أظهرت بوادر التنسيق بين تركيا والجزائر في معالجة القضية الليبية، بدعم البلدين الحل السياسي، حيث تتطلع تركيا لكسب الجزائر حليفًا إستراتيجيًّا في منطقة البحر المتوسط وشمال إفريقيا، وبخاصة بعد تسليم تركيا للعسكري الجزائري قرميط بونويرة بطلب من الرئيس تبون.[93] غير أن التنسيق لم يعطي نتائج عملية في إدارة التسوية، فقد دعت إدارة بايدن إلى الانسحاب الفوري للقوات الخارجية، ومنها التركية من ليبيا، مع وقف إطلاق النار،[94] وسمح ذلك بالمباشرة في إجراء انتخاب رئيس الوزراء وأعضاء المجلس الرئاسي الليبي في جنيف تحت إشراف الأمم المتحدة، والاتفاق على تنظيم انتخابات وطنية في 24 ديسمبر 2021.[95]

ثانيا: طبيعة العلاقات التركية- الجزائرية بدلالة الجبر

يرى (Rosenau) أن الرياضيات تمثّل إحدى أدوات التحقّق في حقل العلاقات الدولية، وعلى الرغم من صعوبة ترجمة المتغيرات في العلاقات الدولية إلى الرياضيات، يساعد الحوار بين مختلف التخصصات العلمية، على تحقيق الهدف المشترك المتمثل في زيادة المعرفة، وبناء النماذج، وفهم عمق توجهات السياسة الخارجية للدول والسياسة العالمية، ومن ثمّ طبيعة العلاقات الدولية.[96] كما يؤكد ضرورة قيام المحلل بوضع معايير يمكن على أساسها قياس التغيير في العلاقات الدولية.[97] وفي هذه الدراسة سيجري الاعتماد على طريقة الجبر في تحليل طبيعة العلاقات الدولية،[98] لوضع المعايير التي تمثل خصائص العلاقات الجزائرية- التركية خلال آخر خمس سنوات (2016-2020)، يجري ترجيحها بناءً على ملاحظات، من تبادل للزيارات، وإجراء اتفاقيات، وتصريحات، وخطابات،.. ومن هنا فالنتائج عبارة عن احتمالات توقّعية لاقترانها بالتقدير الذاتي أو الموضوعية.

شرح مختصر للطريقة

1- يكون الترميز للعلاقات الجزائرية – التركية محل الدراسة بـRAlg-Tr، وللصداقة بـ f: (Friendly) ، بـ ، وللحياد بـ n:(Neutral)، وللعداء بـ h:(Hostile).

2- يتم وضع مؤشرات (الصداقة، الحياد، العداء) حيث تحمل خصائص P (Properties) للعلاقات الجزائرية– التركية؛ يكون مجموع هذه الخصائص يساوي 1 كالآتي:

$P1 + P2 + P3 + P4 + P5 = 1$ (مؤشرات الصداقة)

$P1 + P2 + P3 = 1$ (مؤشرات الحياد)

$P1 + P2 + P3 + P4 + P5 = 1$ (مؤشرات العداء)

مؤشرات الصداقة

P_x	الخصائص
P1 0,2	تبادل الزيارات
P2 0,2	وجود علاقات دبلوماسية
P3 0,2	الشراكة والتعاون الاقتصادي والتكنولوجي وتبادل الخبرات مناطق التجارة الحرة والاستثمارات ومشروعات التهيئة الإقليمية
P4 0,2	اتفاقيات في المجال العسكري
P5 0,2	التنسيق في القضايا الإقليمية والدولية
1,0	المجموع

جدول رقم (2): خصائص الصداقة في العلاقات الجزائرية- التركية (2016-2020)

مؤشرات الحياد

P_x	الخصائص
P1 0,2	الدول أعضاء في الأمم المتحدة
P2 0,4	وجود تمثيل دبلوماسي
P3 0,4	مبادلات تجارية واستثمارات
1،0	المجموع

جدول رقم (3): خصائص الحياد في العلاقات الجزائرية- التركية (2016-2020)

مؤشرات العداء

P_x	الخصائص
P1 0,2	عدم تبادل الزيارات
P2 0,2	تجميد العلاقات الدبلوماسية
P3 0,2	المبادلات التجارية والاستثمارات دون المستوى المطلوب
P4 0,2	عدم إجراء اتفاقيات في المجال العسكري
P5 0,2	عدم التنسيق في القضايا الإقليمية والدولية
1,0	المجموع

جدول رقم (4): خصائص العداء في العلاقات الجزائرية- التركية (2016-2020)

الترجيح بإعطاء نسب مئوية (٪) ترجيحية لعلاقات الصداقة، الحياد، العداء، بحسب عدد الخصائص P حيث يرمز للترجيح بـ W (Weightage) كالآتي:

(المجموع الكلي للخصائص في حالتنا) 13 → 100٪

ثم حساب نسب كل من خصائص الصداقة، الحياد، العداء.

W1 40 %

W2 20 %

W3 40 %

ثم تُحسب عدديًّا فتصبح: W3 = 0,40 W2= 0,20 W1 = 0,40

ومجموعها أيضًا 1.

وتحمل الإشارة العددية Mass Scalar الناقص (1−) بالنسبة للعداء، إشارة (1+) للصداقة، للحياد (1+).

ويتم بذلك ترجيح خصائص كل المؤشرات (مثلًا: كان هناك تبادل للزيارات بين تركيا والجزائر، إذن يتم وضع العلامة الكاملة للخاصية الأولى في مؤشر الصداقة P1 =0.2 ، في خصائص العداء؛ لم يحصل تجميد للعلاقات إذن: P2 =0، وهكذا...)

R_{Alg-Tr}	العداء h	الحياد n	الصداقة f
الخصائص P_X	0,05 = P1	0,2 = P1	0,2 =P1
	0 = P2	0,4 = P2	0,2 = P2
	0,2 = P3	0,4 = P3	0,1 = P3
	0,2 = P4		0 = P4
	0,05 = P5		0,05 = P5
الترجيحات W_{Mass}	0,40	0,20	0,40
الإشارة العددية S_X	S1 is -	S2 is +	S3 is +

جدول رقم (5): ترجيح خصائص العلاقات الجزائرية– التركية (2016-2020)

ثم آخر مرحلة وهي حلّ المصفوفة حيث يمثل T التصور (Perception)، أما قوّة التصور TStrength فالهدف منه تقييم العلاقات عن طريق استعمال الاحتمالات لكل

علاقات الصداقة أو العداء، فمثلًا:

✓ إذا كانت قيمة T ناتجة عن ملاحظات لسنوات عديدة (15 سنة) فهي تمثل علاقات دولية ثابتة في هذه المرحلة.

✓ إذا كانت TStrength قريبة من 1 فإن قيمة T يمكن أن تمثل عدة تعقيدات بين علاقات عدائية وصداقة.

✓ إذا كانت قيمة كل من TMass وTMass Strength متطابقتين، وكانت كل منهما إيجابيتين ومتطابقتين فإنه لا يوجد خصائص عدائية، وإذا كانت القيمتان سلبيتين فتوجد خصائص عدائية.

✓ إذا كانت قيمة T ناتجة عن أقل من 5 سنوات فإن الملاحظات المعقدة يمكن أن تحدث إذا كان قائد الدولة قد تغير عن طريق الانتخابات أو الثورات...

✓ إذا كانت قيمة كل من TMass وTMass Strength إيجابيتين والفارق بينهما أكبر من Smiddle ، فالعلاقات تتجه نحو الحياد.

✓ إذا كانت قيمة TStrengt h تقارب 0.5 فإن T تمثل الرؤية الصحيحة لعلاقات الصداقة أو العداء.

يتم حساب قوة التصور TMass Strength بنفس المصفوفة ولكن من دون الإشارة العددية (+) و (−):

$$f_p = 0{,}55$$
$$n_p = 1$$
$$h_p = 0{,}5$$
$$S_{Mass} = 1$$

$$T_{Mass} = \sum\left([0{,}55 \quad 1 \quad 0{,}5] \times \begin{bmatrix} +0{,}40 \\ 0{,}20 \\ -0{,}40 \end{bmatrix} \right)$$

$$= 0.22 + 0.2 + (-0.2)$$

$$\mathbf{T_{Mass}} = 0{,}22$$

$$R_{\mathbf{Alg\text{-}Tr}}(0{,}22) = \begin{cases} \mathbf{f} & \mathbf{T_{Mass}\ is > S_{middle}} \\ \mathbf{n} & \mathbf{T_{Mass}\ is\ S_middle} \\ \mathbf{h} & \mathbf{T_{Mass}\ is < S_{middle}} \end{cases}$$

$$\text{TMass Strength} = 0.55 \text{ X } 0.40 + 1 \text{ X } 0.20 + 0.5 \text{ X } 0.40 = 0.62$$

تشير النتائج إلى أن قيمة كل من TMass وTMass Strength إيجابية والفارق

بينهما (0.40) هو أكبر من (0،2) Smiddle (0.40) وهو ما يدل على أن العلاقات تتجه نحو الحياد، كما أن قيمة TMass تساوي قيمة (0،22) Supper (0,22) وتدل على اتجاه الحياد إلى الصداقة، ومن هنا فالعلاقات الجزائرية- التركية تتميز بالصداقة المتجهة نحو الحياد.

ثالثًا: توصيف العلاقات الجزائرية- التركية: إلزامية التحوّل في عالم متغير

سيتطرق هذا الجزء لعملية توصيف (Prescription) للعلاقات الجزائرية- التركية التي تتجاوز عملية الوصف إلى المعايير التي ينبغي أن تحملها صورة علاقات تركيا والجزائر، في ظل تغير موازين القوى والحسابات الخارجية للدول الفاعلة في إفريقيا والعالم العربي، فالعلاقات الجزائرية- التركية ينبغي أن تلقى منحًى مغايرًا لما هي عليه، باستفادة كل طرف من الإمكانيات التي يحظى بها الآخر، وسيتم الوقوف عند بعض النقاط الأساسية بتقسيمها إلى مستويات التحليل: الداخلي والإقليمي والدولي كالآتي:

1.أهمية التغيير الداخلي

تعدّ السياسة الداخلية جزءًا مهمًّا لتفسير السياسة الخارجية للدولة، حيث تؤثر المتغيرات الداخلية كالثقافة السياسية للدولة أو سيطرة الحزب على السلطة التنفيذية والتشريعية في ظل النظام الرئاسي مثلًا- في السياسة الخارجية للدولة، وقد تؤدي التفاعلات السياسية الداخلية إلى اختيار سياسة خارجية دون المستوى المطلوب.[99]

يُمثِّل تغيير النظام السياسي استجابةً للتطورات الداخلية والخارجية، حيث يمكن زيادة القوة النسبية والتقليل من التكاليف وتعديل الإجراءات السياسية؛ من أجل الوصول إلى التوازن بين التكاليف وأهداف التغيير، وذلك لمعالجة القيود الداخلية للتغيير في السياسة الخارجية،[100] حيث تعكس العلاقات الجزائرية- التركية السياسة الخارجية لكلا البلدين، والتي ترتبط بدورها بالسياسة الداخلية؛ فتركيا تمكنت من تكوين قوة إقليمية بتحوّل سياستها الداخلية وتطوّر سياستها الخارجية، حيث وظفت أدوات القوة الناعمة والدبلوماسية الثقافية، وأصبحت دولة تجارية، ومن أهم القوى المنافسة في إفريقيا، حتّى سُميّت الفترة الأخيرة منذ 2002 بفترة العصر الذهبي لتركيا في القارة الإفريقية. بينما ما عرفته الجزائر داخليًّا خلال العقدين الأخيرين انعكس على السياسة الداخلية والخارجية، وعلى طبيعة العلاقات. ولذلك، فأمام الجزائر المزيد من التغيير التدريجي على المستوى الداخلي، من أجل وضع سياسة خارجية تتماشى مع قدراتها الكامنة، وتغير بذلك من علاقاتها الدولية.

2. تأثير تحوّلات النظام الدولي في العلاقات الجزائرية- التركية

أشار (Rosenau) إلى أن التغيرات الميكرو-اجتماعية تشكّل أسس النظام الجديد،[101] فالحفاظ على مكانة الدولة في ظل اتجاه العالم نحو تعدد الأقطاب وحرية التجارة وتداخل الثقافات والترابط الاجتماعي- يستدعي استجابة الدول ومنها الجزائر لديناميكية التحوّل، فلا يمكن في نظرنا أن تبقى الجزائر في عزلة عن العالم إذا أرادت معالجة مشكلاتها الاقتصادية، منها: سوء الأحوال المعيشية، والفقر، والبطالة، والميزان التجاري، ومشكلات أخرى اجتماعية وأمنية. كما ساعدت العولمة بعضًا من الدول في صعودها وتحقيق مكانة لها في النظام الدولي بتسارع اقتصادياتها في النمو الاقتصادي، لاتجاهها نحو التصنيع، ومنها تركيا؛ لتصير إحدى أقوى الاقتصاديات العشرين الأولى في العالم بعد حالة التهميش والعزلة التي شهدتها.

إن الاندماج في النظام الدولي الحالي يتطلب إعطاء أهمية للدبلوماسية الاقتصادية، بتوظيف الهوية، والانتماء الثقافي والجغرافي في مختلف الدوائر الإقليمية؛ لجلب المصالح الاقتصادية، والولوج إلى الأسواق العالمية في إفريقيا. وصحيح أن تكوين قوة عسكرية يمثل السياسة العليا للدولة، ولكن الزيادة المفرطة في الإنفاق العسكري لا تكون مقابل محدودية الإنفاق على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

لا يَقِلُ التغيير الخارجي أهمية عن التغيير الداخلي،[102] بتفعيل الدبلوماسية والسياسة الداخلية للدول.[103] فبالنظر إلى القدرات ((الكامنة)) التي تمتلكها الجزائر وثقلها إقليميًّا ودورها العربي الإفريقي، وما ستؤول إليه الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بسبب انعكاسات أزمة كوفيد19- يمثّل التقارب بين البلدين وبناء شراكة إستراتيجية بينهما فرصة لبناء ((قطب جيوبوليتيكي)) في العالم الإسلامي، يُعزّز مكانتهما الإقليمية والدولية معًا، وبخاصّة أن التحوّل الذي يعرفه النظام الجزائري قد يشجّع على ذلك، ويدفع نحوه.[104] وإذا كان للظواهر سياق جديد فما المانع في تغيير السلوك؛ والتغيير لا يكون بالضرورة بإجراء وضع جديد جذري أو التغيير في إحدى المبادئ السياسية، كمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول،[105] وإنما في التكيّف مع الأحداث الدولية حتى لا تكون الدولة كأحجار الشطرنج التي يتم تحريكها إكراهًا أو طواعيةً، وذلك بمواجهة تحديّات السياسة الخارجية الجزائرية التي تتقوى بالسياسة الداخلية.

يواجه العالم خطر الوجود العسكري بشكل دائم،[106] لذلك يُعدّ الطرح القائل بهندسة قطب جيوبوليتيكي يمتَّدُ من الجزائر في الغرب، وتركيا في الوسط، وماليزيا في الشرق[107] طرحًا مهمًّا، فالعالم الإسلامي بحاجة إلى صحوة، تنطلق من البناء الداخلي الذي أخفق في مقاومة المؤثرات الخارجية، كما غاب الدور الفعلي للقادة في الدول

العربية الذين انشغلوا بالبحث عن أساليب تُبقيهم في السلطة، ولو بدعم خارجي. وهو ما جعل المخرجات السياسية بعيدة عن الواقع الذي تعيشه المجتمعات العربية، وأبقى الدول العربية بعيدة عن البروز بوصفها قوة إقليمية أو دولية. ومن هنا فقد أدت الانعزالية أو سياسة العزلة (Isolationism) في العالم الإسلامي إلى التوّجه نحو التفكير الضيق للمصالح، في كيفية مواجهة التهديدات من أجل الاستمرارية لمنع أي تصور يطمح للتحالف الجيوبوليتيكي بينها، وهذا قوّض المؤسسات وجعل التشرذم سمة واضحة، وعليه فتطوير العلاقات الإستراتيجية بين تركيا والجزائر يمثل فرصة للاندماج في عالم متعدد الأقطاب.

3. الشراكة التركية- الجزائرية في إفريقيا

تحتاج الجزائر لتنويع شركائها الاقتصاديين، إذ إن هناك منافسة دولية، وهي فرصة لها في جلب الاستثمارات التي تخدم مصالح البلاد، وتطور شراكات تجارية مربحة، حيث تتقدم العلاقات الاقتصادية بين تركيا والجزائر، ولكنها ليست متطورة بالنظر إلى حجم البلدين؛ وذلك لارتباطها بالمواقف السياسية المختلفة بين تركيا والجزائر إزاء القضايا

الإقليمية والدولية: كالقضية الفلسطينية والحرب في سوريا وليبيا، كما ذُكِر سابقًا.

حيث تعدّ تركيا الجزائر بوابة دول المغرب العربي والقارة الإفريقية، كما أن لها ميزة إستراتيجية في قدرتها على تكوين قاعدة تصدير للمنتجات التركية المصنعة في الجزائر إلى دول منطقة التجارة الحرة العربية ZALE وإلى إفريقيا والدول التي تربطها اتفاقيات التعاون، فتركيا تبحث عن منافذ لسلعها في إفريقيا،[108] وفي هذا الصدد يرى ممثل عن العلاقات التركية- الجزائرية السيد (غوفرجين زكي) (Guvercin Zeki) أن قانون المالية التكميلي لسنة 2009 المتعلق بالاستثمار الأجنبي وقاعدة 51 في المئة لا يشكل عائقًا أمام الشركات التركية،[109] وهي إشارة إلى الرغبة في تطوير الاستثمارات التركية في الجزائر.

ترتكز الاستثمارات التركية في الجزائر في مشروعات بناء السكن، والمستشفيات، والسدود، والطرق، والأنفاق. وعلى تركيا تعزيز تنويع استثماراتها خارج قطاع المحروقات، بتطويرها في الزراعة، والسياحة، والطاقات المتجددة،[110] حيث تُنتَقد الشركات التركية على عدم توفير مناصب شغل كافية، وعدم توفير التدريبات، ونقل المعرفة،[111] وهو ما تحتاجه الجزائر.

بالإضافةً إلى أهمية التنويع من مجالات الشراكة التركية- الجزائرية وذلك بإجراء التخطيط الذي يضمن الأهداف الإستراتيجية، كالشراكة الصناعية بتوفير الجزائر للموارد الأولية ومصادر الطاقة مقابل استفادتها من الجانب التكنولوجي- فإنّ جلب التكنولوجيا يمثل جوهر التخطيط الإستراتيجي الذي ينبغي لصانع القرار التركيز عليه كإحدى الأولويات، مع تكوين نوعي في استعمالها، وأيضًا القيام بالشراكة التقنية من أجل الإسهام في تطوير المنتجات النفطية.

كما تؤثر الأزمات العالمية في السياسة الخارجية للدول، ومن هنا في العلاقات الدولية؛ فبعد الأزمة الاقتصادية سنة 2008، انخفضت صادرات تركيا سنة 2009 إلى الاتحاد الأوروبي بنسبة 40 في المئة، في حين ازدادت الصادرات نحو الدول الإفريقية بنسبة 35 في المئة،[112] وفي ظل أزمة كوفيد-19 وتداعياتها حتى على العالم اقتصاديًّا وسياسيًّا واجتماعيًّا، سيكون الاعتماد على الأسواق الإفريقية أهم أهداف الدول في ضبط ميزانها التجاري؛ لكونها أسواقًا استهلاكية ومحدودة الإنتاج؛ ومن ثَمّ فهناك ضرورة ملحة لولوج السياسة الجزائرية في إفريقيا عن طريق الشراكة التركية- الجزائرية. ومنها على سبيل المثال الشراكة في مشروعات تركيا للمرافق الاجتماعية بالسنغال، وفي مجال صناعة الإسمنت في موزمبيق والسنغال، وأيضًا في مجال بناء المجمعات

في الكونغو، ورواندا... ومشروعات أخرى.[113] بالإضافة إلى فرص العضوية غير الإقليمية لتركيا في المنظمات الإقليمية الإفريقية، كالمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS)، ومجموعة دول شرق إفريقيا (EAC)، والسوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا (COMESA) من أجل دعم الوجود الجزائري في مختلف أقاليم القارة، كما يمثل السوق العالمي التركي فرصة للجزائر في وصول منتجاتها لمختلف الأقاليم، والترويج لها كنوعية التمور الجزائرية، ومختلف المنتجات الغذائية، وتوسيع الاستثمارات الجزائرية في تركيا عن طريق الشراكة الجزائرية- التركية إلى مجالات أخرى خارج الهيدروكروبانات، كالصناعة، وبناء الأنفاق، والسياحة..؛ ومن هنا فتغيير التصور الجزائري حول ما يمكن أن يحققه تطوير العلاقات الاقتصادية مع تركيا سيحقّق أبعادًا خارجية مهمّة، ويسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

كما تمثل تركيا تجربة مهمّة للجزائر في تحركها التجاري في القارة الإفريقية؛ ومنها فكرة القيام بالزيارات الرسمية التي يتم خلالها تنظيم منتدى لرجال الأعمال بين الأتراك والأفارقة، ويتم بذلك تسهيل الحصول على شراكات تجارية واستثمارات في القارة، وأيضًا على مستوى المجتمع المدني بتفعيل دور المنظمات الحكومية وغير الحكومية الجزائرية في إفريقيا، وتجديد هوية الانتماء الجزائري للشعوب الإفريقية، لدعم علاقات الجزائر الإفريقية.

4. عدم الانغماس التركي في القضايا العربية منها والإفريقية عن طريق التدخلات العسكرية

يرتبط حجم العلاقات الاقتصادية بالمجال السياسي والأمني؛ فقد يسهم الجانب السياسي في تعزيز العلاقات الاقتصادية، وبالمقابل قد يؤدي إلى تحجيمها، فاتجاه تركيا نحو القوة الصلبة عن طريق التدخل العسكري في سوريا وليبيا، وإنشاء القواعد العسكرية قد يؤدي إلى مشكلات أمنية أخرى، ومن ثَمّ المشاركة في الصراع، بدلًا من الحل السلمي للصراع، كأسلوب تتبناه الجزائر في سياستها الخارجية، فعلى الرغم من التعديل الدستوري الذي حمل إمكانية مشاركة الجيش الجزائري في عمليات حفظ السلام ضمن المنظمات الدولية، إلاّ أنها تنأى عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وكذا فض النزاعات بالطرق السلمية.

تجدر الإشارة إلى أن هناك تنافسًا تركيًّا فرنسيًّا في الجزائر؛ حيث تركز السياسة الفرنسية على إنتاج هوية ثقافية، وهي ممارسات ناتجة من الارتباط التقليدي بين الدولة

المستعمِرة والمستعمَرة، وبخاصة بالنسبة لدولة غنية بالموارد وبوابة القارة الإفريقية، غير أن مصالح الجزائر هي بالتحرر من فكرة اعتبار المنطقة حديقة خلفية لفرنسا، وتنويع العلاقات والبحث في الفرص، في ظل وجود قوى صاعدة تُقدّم بدائل وفرصًا جديدة على غرار الصين وتركيا.

استنتاجات

قوّمت الدراسة العلاقات الجزائرية- التركية منذ سنة 2002 إلى 2020، بطرح مسألة التفكير في إعادة تصوّر المصالح التي يمكن أن تحققها الجزائر وتركيا من تقارب للعلاقات، وبخاصة بعد التماس إرادة القيادة الجزائرية في تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية والثقافية، وتعزيز العلاقات مع تركيا، كما سمحت الدراسة بالوصول إلى طبيعة العلاقات الجزائرية- التركية التي تجمع بين الصداقة والحياد؛ بالاعتماد على طريقة الجبر في تحليل العلاقات الدولية. ومن هنا، ينبغي النظر إلى ما قد يصبو إليه التقارب بين البلدين في الاستفادة المُثلى من فرص العلاقات مع تركيا بالدخول في شراكات تركية جزائرية في إفريقيا، والوصول إلى الأسواق العالمية، والتخطيط الإستراتيجي بتوسيع مجال الشراكة التجارية إلى الشراكة الصناعية والتقنية، والتوجّه نحو بناء علاقاتٍ إستراتيجيةٍ بوصفها قاعدة لتحقيق قطب جيوبولتيكي في ظل التحوّلات التي تشهدها منطقة شمال إفريقيا.

الهوامش والمراجع:

1. Colin Hay, ''Ideas, Interests and Institutions in the Comparative Political Economy of Great Transformations,'' Review of International Political Economy, vol. 11, no. 1 (February 2004), pp. 204-226.
2. Aseema Sinha, ''Building a Theory of Change in International Relations : Pathways of Disruptive and Incremental Change in World Politcs,'' International Studies Review, vol. 0 (2018), pp. 1-9.
3. Kalevi Holsti, ''The Problem of Change in International Relations Theory,'' Institute of International Relations the University of British Columbia, Working Paper, no. 26 (December 1998), pp. 1-19.
4. Colin Hay, op.cit., pp. 204-226.
5. Kalevi Holsti, ''National Role Conceptions in the Study of Foreign Policy,'' International Studies Quarterly, vol. 14, no. 3 (September 1970), pp. 233-309.
6. سمير سبستيان، تركيا في عهد رجب طيب أردوغان (عمان: الجنادرية للنشر والتوزيع، ط. 1، 2012)، ص. 4.

7. حسين بسلي وعمر أوزباي ترجمة طارق عبد الجليل، رجب طيب أردوغان قصة زعيم (طنطا، مصر: دار البشير للثقافة والعلوم، ك. 1، 2012)، ص ص. 164-167.
8. علاء عبد الحفيظ محمد، ‹›النسق العقيدي لرجب طيب أردوغان،›› رؤى إستراتيجية، م. 1، ع. 3 (جوان 2013)، ص ص. 167-164.
9. بسلي وأوزباي، مرجع سابق، ص ص. 164-167.
10. Pinar Bilgin and Ali Bilgiç, ''Turkey's New Foreign Policy toward Eurasia,'' Eurasian Geography and Economics, vol. 52, no. 2 (May 2013), pp. 173-195.
11. عبد الحفيظ، مرجع سابق، ص ص. 164-167.
12. Murat Ülgül, ''Erdogan's Personal Diplomacy and Turkish Foreig Policy,'' Insight Turkey, vol. 21, no. 4 (Fall 2019), pp. 161-182.
13. Berkan Öğür, ''Cezayir 2014,'' in Kemal İnat and Muhittin Ataman (eds.), Ortadoğu Yıllığı 2014 (Istanbul : Açılım Yayınları, Inc., 2015), pp. 339-354.
14. Ibrahim Bachir, ''Les Relations Turquie – Algérie en Plein Essor,'' TRT, February 02, 2020. available from : https://www.trt.net.tr/francais/les-relations-turquie-algerie-en-plein-essor-/01/02/programmes/2020-etude-1349953 retrieved 11/10/2020.
15. Josephine Dedet, ''Pétrochimie, Agriculture… En Algérie Erdogan signe sept Protocoles d'Accords Bilatéraux,'' Jeune Afrique, 23 Mars 2019. available from : https://www.jeuneafrique.com/537713/politique/petrochimie-agriculture-en-algerie-erdogan-signe-sept-protocoles-daccords-bilateraux retrieved 14/11/2020.
16. حمزة عتبي، ‹›أشياء قد لا تعرفها عن الوزير الأول الجزائري الجديد،›› أصوات مغاربية، 26 ماي 2017. في: https://www.maghrebvoices.com/2017/05/26/%D8%A3%D8%B4%D9%8A%D8%A7%D8%A1-%D9%84%D8%A7-%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%81%D9%87%D8%A7- تاريخ الاطّلاع: 2021/02/11.
17. Biographie d'Abdelmadjid Tebboune, Nouveau Président de la'' République,'' Algérie ECO (13 Novembre 2019), available from : https://www.algerie-eco.com/2019/12/13/biographie-dabdelmadjid-tebboune-nouveau-president-republique/ retrieved 11/02/2021.
18. دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع. 82 (30 ديسمبر 2020)، ص. 21.
19. Biographie d'Abdelmadjid Tebboune, Nouveau Président de la'' République,'' Algérie ECO)
20. Les Echanges Commerciaux entre l'Algérie et la Turquie bientôt portés à 5 milliards'' de dollars,'' Algérie Presse Service, 26 Janvier 2020. available from : http://www.aps.dz/economie/100662-le-president-tebboune-les-echanges-commerciaux-entre-l-algerie-Report of *.2020/11/et-la-turquie-bientot-portes-a-5-milliards-de-dollars retrieved 12 Middle East and North Africa, ''Algeria's South : Trouble's Bellwether,'' International Crisis Group, no. 171 (November, 2016), available from: https://d2071andvip0wj.cloudfront.net/171-algeria-s-south-trouble-s-bellwether.pdf retrieved 06/12/2020.

21. Report of Middle East and North Africa, ''Algeria's South : Trouble's Bellwether,'' International Crisis Group, no. 171 (November, 2016), available from: https://d2071andvip0wj.cloudfront.net/171-algeria-s-south-trouble-s-bellwether.pdf retrieved 06/12/2020.

22. Country Analysis Brief : Algeria,'' U.S. Energy Information'' Administration, July 24, 2014. available from : http://www.iberglobal.com/files/2016/argelia_eia.pdf retrieved 06/12/2020.

23. Bachir, op.cit.

24. Yasin Oktay, ''Türkiye ve Cezayir Arasında Yeni Bir Dönem,'' Gazete Yazarı, Ocak 27, 2020. available from: https://www.yenisafak.com/yazarlar/yasinaktay/turkiye-ve-cezayir-arasinda-yeni-bir-donem-2054097 retrieved 09/11/2020.

25. T. Umucu, M. Altunisik and M. Kok, ''Turkey as a Major Gas Transit Hub Country,'' Energy Sources, no. 34 (2012), pp. 377-384.

26. Kadir Ustun and Lesley Dudden, ''Turkey-KRG Relationship Mutual Interests, Geopolitical Challenges,'' Seta, no. 31 (September 17), pp. 1-31.

27. Nathaniel Handy, ''Turkey's Evolving Relations with the Kurdish Regional Government 'KRG) of Iraq since the Arab Spring,'' in Hüseyin Işıksal and Oğuzhan Göksel (eds.), Turkey's Relations with the Middle East (Cham, Switzerland: Library of Congress Control, Inc., 2018), pp. 181-196.

28. Kadir Ustun and Lesley Dudden, ''Turkey-KRG Relationship Mutual Interests, Geopolitical Challenges,'' Seta, no. 31 (September 17), pp. 1-31.

29. Ustun and Dudden, op.cit., pp. 1-31.

30. من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات وزارة التجارة الخارجية.
Ülkelere Göre Dünya Ticareti (2005-2019), Tıcaret Bakanlığı, June 25, 2020. available from : https://ticaret.gov.tr/istatistikler/dis-ticaret-istatistikleri/ulkelere-gore-dunya-ticareti-2005-2019 retrieved 23/11/2020.

31. Dış Temsilcilikler ve Uluslararası Etkinlikler,'' Ticaret Bakanlığı, 2020.'' available from : https://ticaret.gov.tr/data/5ea8330313b876408c1fb17d/Cezayir%20%C3%9Clke%20Profili.docx.pdf retrieved 25/11/2020.

32. Loc.cit.

33. Öğür, op.cit., pp. 339-354.

34. Coopération Algéro-Turque : Booster les Relations Economiques avec l'Algérie,''' GR Events World, available from : http://www.greventsworld.com/uploads/files/articles_de_presse/press_GR_EVENTS_2011.pdf retrieved 06/12/2020.

35. Mansouria Mokhefi, ''Le Maghreb dans la Politique Arabe de la Turquie : Aperçus sur une Stratégie en Développement,'' Institut Français des Relations Internationales (Décembre 2013), pp. 31-43.

36. Öğür, op.cit., pp. 339-354.

37. Algérie-Turquie : le Forum d'Affaire pose les Fondements d'une Nouvelle'' ère dans les Relations Economiques Bilatérales,'' Algérie Presse Service, 27 Janvier, 2020. available from : http://www.aps.dz/economie/100688-algerie-turquie-le-forum-d-affaires-pose-les-fondements-d-une-nouvelle-ere-dans-les-relations-economiques-bilaterales retrieved 23/11/2020.

38. Dedet, op.cit.

39. Lyès Menacer, ''L'Offensive Commerciale Turque en Algérie,'' Liberté, 27 Janvier 2020. available from : https://www.liberte-algerie.com/actualite/loffensive-commerciale-turque-en-algerie-332710 retieved 15/11/2020.

40. Dedet, op.cit.

41. Öğür, op.cit., pp. 339-354.

42. Diplomatie: le Président Turc Recep Tayyip Erdogan est en Visite à'' Alger,'' Jeune Afrique, 20 Novembre 2014. available from : https://www.jeuneafrique.com/40020/politique/diplomatie-le-pr-sident-turc-recep-tayyip-erdogan-est-en-visite-alger retrieved 20/11/2020.

43. Mokhefi, op.cit., pp. 31-43.

44. Diplomatie: le Président Turc Recep Tayyip Erdogan est en Visite à'' Alger, op.cit.

45. Mokhefi, op.cit., pp. 31-43.

46. Algérie-Turquie : le Forum d'Affaire pose les Fondements d'une'' Nouvelle ère dans les Relations Economiques Bilatérales,'' op.cit.

47. Dedet, op.cit.

48. ندوة حول العلاقات التركية- الجزائرية، ‹‹آفاق العلاقات التركية-الجزائرية››، مركز دراسات الشرق الأوسط، 28 ماي 2020. في: https://orsam.org.tr/ar/turkiye-cezayir-iliskilerinin-gelecegi-2/ تاريخ الاطّلاع: 09/11/2020.

49. Algérie-Turquie : le Forum d'Affaire pose les Fondements d'une'' Nouvelle ère dans les Relations Economiques Bilatérales,'' op.cit.

50. ندوة حول العلاقات التركية- الجزائرية، ‹‹آفاق العلاقات التركية- الجزائرية››، مرجع سابق.

51. Dedet, op.cit.

52. Coopération Algéro-Turque : Booster les Relations Economiques avec'' l'Algérie,'' op.cit.

53. Algérie-Turquie : le Forum d'Affaire pose les Fondements d'une'' Nouvelle ère dans les Relations Economiques Bilatérales,'' op.cit.

54. ندوة حول العلاقات التركية- الجزائرية، ‹‹آفاق العلاقات التركية- الجزائرية››، مرجع سابق.

55. Mokhefi, op.cit., pp. 31-43.

56. Loc.cit.

57. ندوة حول العلاقات التركية الجزائرية، ‹‹آفاق العلاقات التركية- الجزائرية››، مرجع سابق.

58. Mokhefi, op.cit., pp. 31-43.

59. Mokhefi, op.cit., pp. 31-43.

60. ندوة حول العلاقات التركية- الجزائرية، ‹‹آفاق العلاقات التركية- الجزائرية››، مرجع سابق.

61. ''غليزان: دخول المركب المدمج لمهن النسيج تايال حيز الإنتاج،'' وكالة الأنباء الجزائرية (2 يناير 2019)، في: https://www.aps.dz/ar/economie/64808-2019-01-01-12-48-30 تاريخ الاطّلاع: 2021/02/09.

62. Mokhefi, op.cit., pp. 31-43.

63. ندوة حول العلاقات التركية- الجزائرية، ‹‹آفاق العلاقات التركية- الجزائرية››، مرجع سابق.

64. Andrew Kydd, Trust and Mistrust in International Relations (Oxford: Princeton University Press, Inc., 2005), pp.10-20.

65. أحمد عبيد، ‹‹التأريخ الجزائري: تقييم ونقد حالة الجزائر العثمانية››، إنسانيات: المجلة الجزائرية في الأنثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية، ع. 48-47 (جانفي-جوان 2010)، ص ص.75-57.

66. Eyüp Ersoy, ''Turkish Foreign Policy toward the Algerian War of Independence (1954-62),'' Turkish Studies, vol. 13, no. 4 (2012), pp. 683-695.

67. Ibid

68. Mokhefi, op.cit., pp. 31-43.

69. Abdennour Toumi, ''Algeria-Turkey Make Remarkable Rapprochement in Skillful Diplomatic Moves,'' Daily Sabah, January 21,2020. available from: https://www.dailysabah.com/op-ed/2020/01/21/algeria-turkey-make-remarkable-rapprochement-in-skillful-diplomatic-moves retrieved 09/11/2020.

70. Mokhefi, op.cit., pp. 31-43.

71. Imad Atoui, ''Algerian-Turkish Relations : from Alienation to a Need for Strategic Ties,'' Center for Middle Eastern Studies, Policy Brief, no. 143 (October 2020), pp. 1-16.

72. Nihat Çelik and Emre İşeri, Islamically Oriented humanitarian NGOs in Turkey : AKP foreign policy parallelism, Turkish Studies (July 2016), pp. 430-448.

* أدى تأزم الوضع في سوريا وقيام الثورات الشعبية في تونس ومصر وليبيا إلى مراجعات للسياسة الخارجية التركية، وتراجعت عن بعض مبادئها كسياسة تصفير المشكلات، وتراجع طروحات العمق الإستراتيجي في السلوك التركي الخارجي.

73. ندوة حول العلاقات التركية- الجزائرية، ‹‹آفاق العلاقات التركية- الجزائرية››، مرجع سابق.

74. Toumi, op.cit.

75. ندوة حول العلاقات التركية- الجزائرية، ‹‹آفاق العلاقات التركية- الجزائرية››، مرجع سابق.

76. Mokhefi, op.cit., pp. 31-43.

77. ندوة حول العلاقات التركية- الجزائرية، ‹‹آفاق العلاقات التركية- الجزائرية››، مرجع سابق.

78. Fuat Keyman and Onur Sazak, ''Turkey as a Humanitarian State,'' POMEAS Policy Paper, no. 2 (2014), pp. 1-14.

79. سمية رمدوم، ‹‹الخيارات الإستراتيجية لتركيا في إفريقيا: بين النظرية والتطبيق››، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، ع. 11 (أكتوبر 2016)، ص ص. 79-62.

80. Algérie-Turquie : le Forum d'Affaire pose les Fondements d'une'' Nouvelle ère dans les Relations Economiques Bilatérales,'' op.cit.

81. Mokhefi, op.cit., pp. 31-43.

82. Menacer, op.cit.

83. Mokhefi, op.cit., pp. 31-43.

84. علي خفاجي، ‹‹المغرب يواصل تطهير الطريق عند حدود الصحراء الغربية برغم التوتر››، وكالة رويترز، سبتمبر 2016. في: https://fr.reuters.com/article/morocco-sahara-ea6-idARAKCN11762U تاريخ الاطّلاع: 06/12/2020.

85. * تُمثّل الكركرات معبرًا للمغرب وثغرة غير شرعية بالنسبة للبوليساريو، وللكلمتين دلالتان متباينتان قانونيًّا. ''Turkey Voices Support for Political Solution in Western Sahara Conflict,'' Dailly Sabah , November 15, 2020. available from : https://www.dailysabah.com/politics/diplomacy/turkey-voices-support-for-political-solution-inwestern-sahara-conflict retrieved 06/12/2020.

86. محمد عاشور، ‹‹ثمار شد الأطراف: سياسة إسرائيل تجاه إفريقيا››، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، 2018. في: https://hadaracenter.com/pdfs/%D8%A3%D9%81%D8%B%8A%D8%A7.pdf%82%D9%8A%D9%1%D9 تاريخ الاطّلاع: 2021/02/10.

87. Benjamin Augé, '' Relations Israel-Afrique,'' Centre Afrique Subsaharienne, p. 11, Novembre 2020. available from :https://www.ifri.org/sites/default/files/atoms/files/relations_israelafrique._que_retenir_de_la_decennie_netanyahou.pdf retrieved 10/02/2021.

88. بيسان عدوان، ‹‹تركيا والعلاقة بين الفلسطينيين وإسرائيل››، الجديد العربي، 27 سبتمبر 2020. في: https://www.alaraby.co.uk/politics/ تاريخ الاطّلاع: 23/11/2020.

89. Öğür, op.cit., pp. 339-354.

90. تقرير أوروبي رقم 257، ''تركيا تخوض في مياه ليبيا المضطربة،'' فرقة الأزمات الدولية (30 نيسان/أبريل 2020)، ص ص. 1-25.

91. المرجع نفسه.

92. المرجع نفسه.

93. ''تنسيق أمني مفاجئ وتعاون اقتصادي متصاعد.. ماذا يخفي التقارب التركي الجزائري في ليبيا؟''، الجزائر فيرست، 11 أوت 2020. في: https://algeriafirst.com/%D8%AA%D9%86%D8%B3% / تاريخ الاطّلاع: 2021/02/10.

94. 55us Calls FOR Withdrawal pf Russian, Turkish Forces from Libya,'' France 24, January 28, 2021. available from: https://www.france24.com/en/live-news/20210128-us-calls-for-withdrawal-of-russian-turkish-forces-from-libya retrieved 10/02/2021.

95. ''ليبيا: المنافسة تنحسر بين لائحتين في الجولة النهائية لانتخاب مسؤولي المرحلة الانتقالية،'' فرانس 24، 05 فبراير 2021. في: https://www.france24.com/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%A7%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9/20210205- تاريخ الاطّلاع: 2021/02/10.

96. James Rosenau, The Study of World Politics : Theoretical and Methodological Challenges (New York : Library of Congress Cataloging in Publication Data, Inc,. 1st edn., 2006), pp. 53-54.

97. Holsti, op.cit., pp.

98. للتفصيل في الطريقة الجبرية، انظر:
Mohd Anuar Mat Isa, at al., ''a Method to Compute International Relations using Relation Algebra,'' Journal of Media and Information Warfare, vol. 8 (June 2016), pp. 1-38.
* كثيرًا ما تخضع النماذج التجريبية للملاحظة في التحليل، حيث اعتمد كل من (Brecher) و(Steinberg) وStein)) على تقديم ملاحظات للبيانات التي يتم تجميعها من خطابات، ومؤتمرات صحفية، وكتابات خاصة... من أجل دراسة بنية صناع القرار وما تحمله من عداء، وصداقة، ومطالب التغيير في العلاقات،... انظر: Michael Brecher, Blema Steinberg and Janice Stein, ''A Framework for Research on Foreign Policy Behavior,'' Journal of Conflict Resolution, vol. 13, no. 1 (Mars 1969), pp. 75-94).

99. James Fearon, ''Domestic Politics, Foreign Policy, and Theories of International Relations,'' Annual Review of Political Science, no. 1 (1998), pp. 289-313).

100. Loc.cit.

101. Holsti, op.cit., pp. 1-19.

102. Sinha, op.cit., pp. 1-9.

103. Sara Davies and Clare Wenham, ''Why the COVID- 19 Response Needs International Relations,'' International Affairs, vol. 96, no. 5 (2020), pp. 1227-1251.

104. جلال خشيب، «ما الذي يقوض إرساء علاقات إستراتيجية بين تركيا والجزائر؟» وكالة نيو ترك بوست، 14 ديسمبر 2020. في: https://newturkpost.com/article/4895%D9%85%D8%A7%D8%A7%D8%B6%D8%A5%82%D9%8A%D9%8A%D9%84%D8%B0%D9%8A%D9%84%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%B3%D8%A7%D8%A1%D8%B9%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%A9%8A%D8%AC%D9%84 تاريخ الاطّلاع: 15/12/2020.

105. Sindjoun, op.cit., pp. 219-228.

106. Albert Bergesen and Christian Suter, ‘’The Return of Geopolitics in the Early 21st Century : The Globalization/Geopolitics Cycles,’’ in Albert Bergesen and Christian Suter (eds.), The Return of Geopolitics (Zurich (Switzerland) : World Society Foundation, Inc., 2018), pp. 1-8.

107. خشيب، مرجع سابق.

108. Mokhefi, op.cit., pp. 31-43.

109. Coopération Algéro-Turque : Booster les Relations Economiques avec‘’ l’Algérie,’’ op.cit.

110. Algérie-Turquie : le Forum d’Affaire pose les Fondements d’une‘’ Nouvelle ère dans les Relations Economiques Bilatérales,’’ op.cit.

111. Mokhefi, op.cit., pp. 31-43.

112. Ahmet Andaç and İrfan Ateşoğlu, ‘’Türkiye’ nin İhracatında Yeni Hedef Pazar Önerisi: Afrika Pazari,’’ Suleman Demirel University The Journal of Visionary, vol. 6, no. 13 (2015), pp. 102-113.

113. Başak İslim and Büşra Mollahmetoğlu, ‘’Commercial Relations between Turkey and African Countries,’’ Mondaq, October 2, 2018. available from: https://www.mondaq.com/turkey/inward-foreign-investment/741414/commercial-relations-between-turkey-and-african-countries retrieved 05/12/2020.

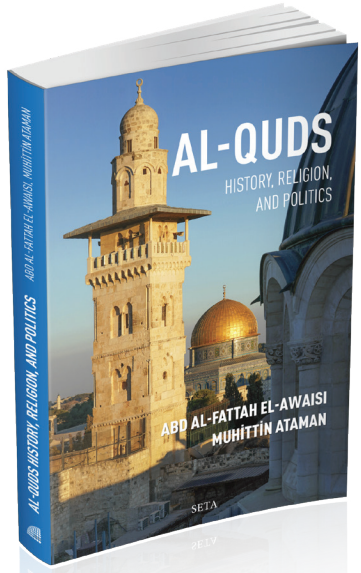

Al-Quds | History, Religion and Politics

September 2019 | Abd al-Fattah EL-AWAISI, Muhittin ATAMAN

Considering the transformation process in the Middle East and the global transition, it is clear that the Palestinian-Israeli question and the issue of al-Quds will continue to dominate the agenda of the Middle East and global system. Recent regional developments such as Trump's decision regarding the future of Jerusalem and the solution proposal called the "Deal of Century" by the Trump Administration demonstrate that the holy city of al-Quds will continue.

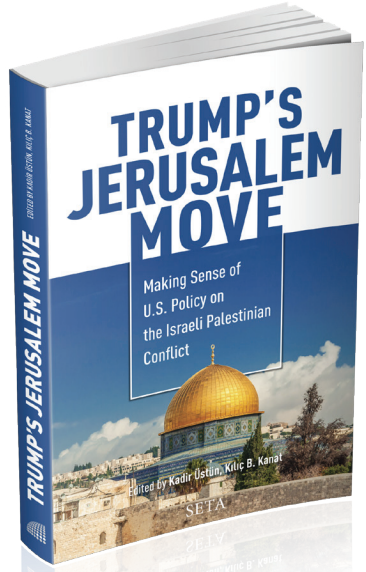

Trump's Jerusalem Move

April 2020 | Kadir Üstün, Kılıç Buğra Kanat

This critically important book includes chapters both contextualizing and discussing the U.S. administration's Jerusalem declaration in great detail. Various sections authored by American, Latin American, European, and Turkish authors examine the international responses to the U.S. President Trump's declaration.

setavakfi setadc setav setavakfi
www.setav.org/en • books@setav.org

SETA